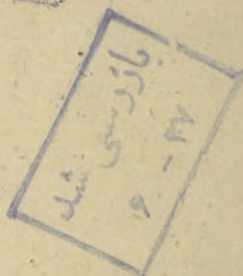



کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی



۱۲۸۲

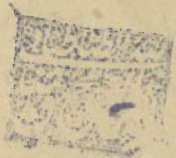


۸۱۲۱۰

	
کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: سوره تحریر لسان	
مؤلف: مصطفی طوسی	محل: (ط)
جلد: (۲۸۲)	از کتب: (ط)
آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی	
شماره ثبت کتاب: ۵	
۳۱۹۸۸	
۳۲۷۱	
خطی اهدائی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۱۲۸۲	



۱۲۸۲



بازرسی شد  
۳۶ - ۶

۸۱۲۱۰

کتابخانه مجلس شورای ملی

کتاب رساله تجرید المعانی

مؤلف: محمد طوسی

جلد ( ۳۸۲ ) از کتب ( ۴۲ ) اهدائی

آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی



شماره ثبت کتاب

۵

۱۹۱۸

۱۸۳۲

خطی اهدائی  
کتابخانه  
مجلس شورای  
اسلامی

۱۲۸۲

۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۱۰ ۱۱ ۱۲ ۱۳ ۱۴ ۱۵ ۱۶



بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين  
الحمد لله رب العالمين اما بعد حمد واجب الوجود وتعالى  
والصلوة على سيد الانبياء محمد المصطفى وعلى اكرم  
احبابه وابنائهم وبعد فاني مجيبا الى مسالت  
من تجرئ على السؤال وترتبهما على ابلغ نظام مشيرا  
الى عزيز فوائد الاعتقاد وكنت مسائل الاجتهاد وما  
فادنى الدليل اليه بسم الله اسال العصمة والسداد  
وان يحل في هذا اليوم المعاد وسميته تجريد العقائد  
ورتبته بحسب مقتضاه  
وفيه فصول ثلثة  
وتحديدها بالثبوت  
العين والمنفى العين او الذي يمكن ان يخفى عنه  
ونقصه او بغز ذلك ليشتمل على دوو نظام من كل  
نوع

تعريف اللفظ اول شي اعرف من الوجود والعدم  
بتوقف التصديق بالشا في علية او بتوقف الشيء  
على نفسه او عدم تركب الوجود مع فرضه او  
ابطال الرسم باطل وتروا الذهن حال الخرم  
بمطلق الوجود واتحاد مفهوم نقيضه وقوله انه  
يعطى الشك في تغيير المتيه والا اتحد المتيه  
اولم يخرج خبرا وما ولا انفكا كما تعقلا وتحقق  
الامكان وفائدة الحمد والالحاح الى الاستدلال  
واقطار التناقض وتركب الواجب وقصايمه  
بالهتية من حيث هي فرباوتها في التصورة  
ومنهو قسم الى الذمته والخاص والاطل



الطبيعية والموجودة في الذهن إنما هو الصورة  
التي لا فرق كثير من اللوازم وليس الوجه معنى  
سبب بل المعينة في العين من الحصول والذات  
فيه ولا اشتداد وهو غير محض ولا ضله ولا  
لم يتحقق مخالفة للمعقولات ولديها  
وباطون الشبهة فلا يتحقق بدونه والبناء  
مكابر مقتضى عقله وكيف يتحقق بدونه مع  
القدرة وحققه، الانصاف والخصام  
مع عدم تقدير الزايد ولو قضى التهمة التوت  
عينا لزم مخالفة والذات كان اعتبار  
بعرض لما فوضنا على اشتغاله وهو برادف

والعلم

والعدم انتهى والوجود لا يدور عليه القضية الأولى  
ثابت في معنى يجوز قيام العوض بالعوض ولو  
بالاحتمال نفسها وبعد عدم تغير الذات والاصلا  
والقدم التمسك به فمطل ما فرغوا عليها من تحقيق  
الذوات الغير المتناهية في العدم وانتهى  
تأثير الماتر فيها وتأثيرها واما فهم في الباقي  
أحسن وما يتبعها في الوجود ومعارف الخيرة  
وانتابة صفه المعلوم كونه معدوماً  
بالحسنة ووعده في اثبات الصانع بعد  
بالقوة والعلم والحيق وقسمه المال في العمل  
وغيره وتعليق الدخلف بها وغير ذلك



لا فائدة بذكره ثم الوجه قد ينفذ على الإطلاق ويقال له  
 عدم مثله وقد يجهل ان الاعتبار التقدير العقلي لا  
 وقد ينفذ بمفهومه فيقال له مثله لا يتقبل او الموضع  
 كما قلنا مثله في شخصه ووجهه وبنائه  
 له من السبب فلا فضل له ولا يكثر المراتب ولا  
 ينتج كغيره من صفاته فليس خاف من غيره مطلقا  
 ونسبة من المعقولات الثانية وليست  
 في الوجه ولا في مطلقا ثابت من غير  
 والمخصوصيات الماهيات وقد يميز العدم  
 ولهذا استند عدم المعلول الى العلة لا غير  
 وفيه عدم شرطه وجهه لشرطه ووجهه عدمه

دلالة

وجهه او مختلفا في العدم ام هو العدم قد يعرف  
 لنفسه فمصدق النوعية والتقدير عليه اعتبار  
 وعدم المعلول ليس على عدم العلة في الخارج وان  
 خارج النسخ على انه برهان في وجهه انعكاس في  
 والاشياء مترتبة في العموم والخصوص وجهه  
 يتكسب عدمه ما وقته كل منها الى الوجود  
 وانما حقيقة وان صدر الوجه او جعل راطة  
 تثبت مراد ثلاث في نفسها حجت 2  
 والله على ذمة الربط وضعها من الوجوب  
 والاشتغال والامكان وكذا العدم  
 والاحتشاج في تعريفها كما الوجه وقد ينفذ ذمة



يمكن اثباته حقيقة لا يمكن انقلاجه وقدره  
 الاولان اعتبار الغير في القيمة تامة الجمع بينهما  
 يمكن انقلاجه ومانعة الحق بين ثلثه في  
 الكلمات وشكر الوجوب والامتناع في  
 اسم الضرورة وان انقلاجه بالسلب والديكار  
 وكل منهما يصدق على الاخر اذا انقلاهما 1  
 البرية وقدره الامكان بمعنى الضرورة من  
 احد الطرفين فنعم الله سبحانه والى  
 وقدره بالثبوت الى الاستقبال  
 ولا شرط لعدم في احوال والادخار  
 التقيض والى اعتباره 2

على التمام

على المعهود واستحالة التمسك ولو كان الوجوب  
 ثبوتيا لزم مكان الوجوب ولو كان الامتناع  
 ثبوتيا لزم امكان الامتناع ولو كان الامكان  
 ثبوتيا لزم سبق وجوب كل ممكن على مكانه  
 والافق بين نفي الامكان والامكان  
 المنفي لا يستلزم ثبوت الوجوب بل  
 للذات وغيره كذا الامتناع ومعلوم ما 1  
 منها ممكن ولا يمكن انقلاهما 2  
 الحقيقة وعروض الامكان عند عدم اعتبار  
 الرجوع والعدم بنفس الهمائية وعند  
 اعتبارهما بنفس الهمائية 1



ولا منافاة بين الامكان والعين وكل  
 ممكن العوض ذاتي ولا عكس واذا لحظ  
 الذي يستلزم الممكن فهو اطلب العلة وان لم  
 يباغضه يتصور غيره وقد يتصور وجوب  
 الحادث فلا يطلبها ثم الحدوث كسببية  
 الوجود فليس الحدوث علة لما يتقدم عليه  
 بمراتب الحكم يحتاج الممكن ضروري لل  
 تصور الاولوية لدراسة الطرفين  
 الا دانه ولا كغيرها كسببية اذن فرضها  
 لا ينفيد المقيد فلذلك من الله تعالى الى الوجود  
 وهو ببقية حقيقة وجوبه لا كسببية محنة

فهم

9

قضية فعلية والامكان للزم والواجب المقتضية  
 او متمنع ووجوب الفعليات لقائزها  
 العدم وليس للزم وسببية الوجوب الى  
 الامكان سببية تمام الى قض والاشارة  
 قابل لشيء والضعف لعدم وجوده للملك  
 وبغير الامكان الله في الوجود ان افترض  
 بالغير او بالعدم ففهم والذات والاشارة  
 ومقابلته اما بالعلية او بالطبيع او بال  
 او الزمنية التجسسية او العقلية او الزمنية  
 بالذات والمحصول استقراء ومقولة بالاشارة  
 وتخفيض الذات من المضامين في الزراعة وحديث

١٠



وجه القواش ممتنع حسنة وبقوم  
 دأبما العارض في ادخلها في ادخلها وبقوم  
 والحدوث بتحقيقها لنفسها الزمان لا  
 تسبل والحدوث الذي لا يتحقق والبقوم والحدوث  
 اعتبارا بين نقطتان نقطتان اعتبارا  
 وليصدق الحقيقة منها ومن الوجه الذي  
 والغيبية ويسمى صدق الله الذي لا يمكن  
 ولا يكون الله الذي لا يخرج من غره ولا يزيد ولا ينقص  
 وسببه عليه الله الذي لا يمكن والوجه المعلوم  
 هو المقول بالاشك في اما انما من فلا وليت  
 طبيعة فوجده في ما لم يفرق اختلاف خباية  
 ١٢

١٢  
 ٢ العود من بعده وناظر الى هتية من حيث  
 هي في الوجه غير معقول والبقوم والبقوم  
 ظاهر البطلان والوجه من المحولات  
 لا استماع استغناء عن الحمل والبقوم  
 وهو من المعقولات الثانية وكذا  
 وجهها والبقوم والبقوم والبقوم  
 والبقوم والبقوم والبقوم  
 والبقوم والبقوم والبقوم



وللعقل ان يعبره الفهمين و

ويحكم بينهما بالناقض ولا

فيه وان يتصور عدم جميع الاشياء

عنى عدم نفسه وعدم العدم

ان تمثيل في الذهن ويرفعه

وهو ثابت باعتبار

ويصح الحكم عليه من

من حيث يتصور ولا ناقض

ولنا نقسم الموجود الى ثابت في

الذهن وغير ثابت فيه

ويحكم بينهما بالناقض ولا

الهوة لكل من التمايزين ولو

فرض له هوة لكلان حكمها

حكم الثابت واذا حكم ال



١٥  
على الامور الى رتبة  
بمثلهما وجب التطابق في  
صحته والافلا ويكون صحته  
باعتبار مطابقة لما في نفس  
الامر لا مكان تصور الكواكب ثم  
الوجود والعدم قد سحلا ان قد  
يربط بهما المحمول والحمل في  
استحالة الطرفين من وجود لغايرهما  
١

١٦  
من وجود اخر وجهه الاستحالة يكون احدهما  
وقد يكون اثبات لغاير الاستحالة  
قيام احدهما بالآخر ولا اعتبار عدم  
في القيام لو استدل به اثبات الوجود  
للمبدأ لا يستلزم وجود فصل وجود  
وسلبه لا يفضي تميزها وتوحيدها  
لغيرها لا اثبات نفيتها وتوحيدها  
وان كان لا رتبة ليس شرط والحل  
والوضع من المعقولات الثانية لها  
بالتشكيل لمبدأ الموضوعية بمرتبة ولا



١٧  
 يتسلسل والمراد قد يكون بالذات وقد يكون  
 بالعرض واما المركب في الكناية فالعارة فمما روي  
 في المتن <sup>منه</sup> استثناء الارادة <sup>في</sup> الصبي <sup>المراد</sup>  
 صبي العدد ولو عجز لتخلل العدم بين الشيء والشيء  
 ولم يبق فرق بينه وبينه او صدق <sup>الشيء</sup> <sup>المراد</sup>  
 بدون عليه وقد يلزم التسلسل في الزمان والادراك  
 يستثناء يعود الامر لازم للموتية وقسمه المركب  
 الى الواجب الممكن ضرورية وروى على المركب  
 حيث يرد في التفسير وعدمه الحكم على الممكن  
 الوجودي حكم على الميت لا اعتبار الوجود والعدم  
 وقد يكون الله في العقل وقد يكون في العجز لا اعتبار  
 وحكم الله بين على الممكن بالامكان

١٨  
 بالامكان محسباً بعينه بقاءه في العقل  
 لان الامكان عقله وحكمه بما قد يمكن ضروري  
 وخفا المقصد بنوعها التصور غير محال وان  
 المؤثرة اقباع عقله والمؤثر يؤثر في الاثر لا في  
 حيث هو موجود ولا في حيث هو معدوم وان  
 تاتية المؤثر في النهاية يلحق وجوب الحق ومنها  
 عدم الممكن نسبة الى عدم علة والممكن البقاء  
 مستقر في المؤثر لوجود علة والمؤثر يقيد البقاء  
 بعد الاستثناء ولهذا يجوز استثناء القديم الممكن  
 في المؤثر لا في الواجب ولا يمكن استثناءه  
 في القديم سوى انه يقع في الماضي ولا



يفتقر المحال إلى المد والمازاة والآخر  
 التمس القديم لا يجوز عليه عدم لوجوده  
 لثبوت أولئك استنادا إليه  
 الما هنا ولو احققها وهي مشتقة عما هو  
 ما به يجب أن يقال هو ويطبق لفظ المنة  
 نقابا على الامام المعقول الذات والحقيقه  
 عليها مع اعتبار الوجود والكفل من ثمرات المعقول  
 وحقيقه كل شيء مغايرة لما يعرفه من الاعتبار  
 والامام صديق على ما يات فيها ويخرج المنة مع كل  
 عاين من قابل لها مع منتهى وهي من حيث هي ليست  
 الا في شكل بطر في النقطة فاما

لكل شيء قبل ان يثبت له المنة وقد يوقف المنة في  
 عنها ما عدا ما يثبت له لضم اليها شيء تالذ او لا  
 يجوز من قولنا على ذلك المجموع هو المنة بشرط لا شيء  
 ولا يوجد ان في الازمان وقد يوقف لا بشرط شيء  
 وهي كطبيعي موجود في الخارج وهو جزء من الاشياء  
 ومصادق على المجموع المحال منه مما يضاف اليه ككلمة  
 العاين للمنة يقال لها كل منطوق والمركب هي عطف  
 وهما من حيثها اعتبار المنة ينبغي تحصيلها  
 كل من يمتثل له المنة بخا بيط وهي الاجزاء  
 له منها مركبة وهي الاجزاء وما موجودان ضرورة  
 في عالمها باعتبار ما بين شيان في قد يتضافان



فيحاطن في العموم والخصوص مع اعتبارهما  
 بما معنى كما يتحقق الحاجة المركب الى جاعل  
 في البسيط مما قد يكونان في انفسهما وقد يتحقق  
 في تفرعها الى المحل والمركب مركبا يتقدم وجوده  
 على ما بالقياس الى التدرج والاحتياج وهو على الفهم  
 السبب باعتبار التدرج بين ما باعتبار الاحتياج فيحصل  
 فهو من ثلث اقسام متعاضدة وانما ان اعم  
 لا بد من حاجة لبعض الاجزاء الى البعض ولا يمكن  
 شمولها باعتبار واحد وهي قد تتميز بالاحتياج  
 وقد تتميز في الذهن بانها تعتبر من العموم و  
 مضاعفة تباين في قدرتها على فعله

مواد وانه يوجد في محمولات متفرقة لها اجنية  
 الفصلية ويجعلها واحدا <sup>الشيء</sup> احسن كالمادة  
 معقول الفصل كالصورة وهو على ما لا  
 جنس له لا فصل له وكل فصل تام فهو واحد  
 ولا يمكن وجود جنسين في مرتبة واحدة لمادة واحدة  
 مركب عقلي لا منزها ويكتب شأنيها وقد يخرج منها  
 عقلي منطقي طبيعي كجنسها ومنها موال وسياقل  
 منوطات وفصل كل رتبة جنس يخرج في مرتبة  
 وقد يخرج ما هو مفرد وسواله في الاخص ففرقة ولا تحت  
 ومنها هو غير مفرد وهما اضافيان وقد يجمعان  
 ولا يمكن ان يكون احدهما كجنس بالنسبة الى الفصل



واذا نسبنا الى ايضا فان اليه كان انجس  
 مطلقا لفصل س و ا والتخص في الامور الاربعة  
 واذا نظر اليه حيث هو امر عقلي وجد  
 لغيره التخص في د لا ينسب بل ينقطع با  
 نقطاع الاعتبار لاما بالتخص فقد يجوز لغير  
 المنة فلا يكثر وقد يستدل الى ا د المستحصا  
 لا عرفنا انما في احوالها فيحصل التخص  
 انضمام كل على الى ا مثله والتميز بغير التخص  
 بجواز امتياز كل في الشئين بنات الافرد  
 المتخصص لا بغير مشاركة والكل فيكون  
 اضافيا فيتميز المتخصص المنفرد فيكون

متميزة والتخصص في الوحد وهو بغير الوجود  
 لصدقه على الكثيرين من حيث هو كونه مختلفا الوحد  
 واثا و هو لا يمكن تعريفها الا باعتبار اللفظ  
 وهو الكثرة عند العقل وانما الوجودان في  
 كل كون منهما اعزب لاف ام وليت الوحد  
 امر اعتباري بل هو شرا في المعقول وكذا الكثرة  
 ويقابلها الاضافة العلية المعلولة والكمية  
 والمكيد لا تقابل جوهرية بينهما ثم عرفتهما  
 بكونهما احد فلهما انما بالضم فحده الوحد ان  
 لم يقوم من الكثرة ولم يعرض لها فالوحد علة  
 كانت موضوعا او محمولا معا



المشروع والحد وبالعكس وان تومت فوجه  
 حبيبة او نوعية او فصلية وقد تغير النوع  
 لموضع مجرد عدم الانقسام لا غير ذلك لقول  
 سطر في الانقطة ان كان مفهوم زائد فوضع  
 او مفاد ان لم يكن فوضع هذا لم يقبل  
 والاف هو قدر او حسب بسيط او مركب بغض  
 الاف م اولى من بعض بالوحدة والمحد هو على  
 التحد والوحدة في الوصف العرضي الذي يغا  
 اسمها بتغير المضاف اليه الاتحاد محال بالمع  
 سيد على جهتي تغاير الاتحاد على ما سلف و  
 الوحدة بعد بل هي مبدأ العدد الثاني

بها لا غير واذا اضيفت مثلها حصل الاشياء  
 هي نوع واحد ثم يحصل انواع لا تشابه في زائد  
 واحد مختلفا لاختلافها باللوام هي  
 انواع العدد وكل واحد منها امر اعتباري يحكم  
 بالعقل على اتفاتها اذا انقسم بعضها الى بعض  
 في العقل انما بحسب الوحدة قد يعرض لثباتها  
 ولغايلها ولا يشك الوحدة بل ينقطع بانها  
 الاعتبار وقد يعرض لها شدة فيخصص كل  
 بالمشهورى وكذا المقابل ويضاف الى مع  
 باعتبارين والى انما لها ثبات وكذا المقابل  
 في شدة ما يستحيل عروضا لها من المقابل المتنوع



الى انواع الاربعه اعني تقابل السلب واليجاب  
 هو ارجع الى القول العقد والملكه والعدم  
 وهو الاول ما هو باعيا وخصوحيته ما هو تقابل  
 القيد في ما وجودا ويا في تعاكس هو وما قبله  
 التحقيق والمشهور في تقابل التضاد في جميع  
 تحت الجين باعتبار عارض ومقوله عليها باب  
 وشهد ما في السلب يقال الاول السابق فيتحقق  
 التناقض في القضايا بالشرط ثمان وهذا في  
 القضايا الخفية اما القضايا المحصورة فيلزم  
 تسع وروا اختلاف في ان الكلية ضد الكلية  
 وانجز بيان مما ذكر في الوجه الثاني

عاشرة هو الاختلاف في الجهة انهم يحث لا يمكن  
 اجتماعها صفا وكذا باو اذ قيد العدم بالملكه  
 في القضايا سميت محدوله وهي تقابل الوجودية  
 صفا لا كذا بالامكان عدم الموضوع فيصدق  
 متباينهما وسميت لم الموضوع احد القيدين بعينه  
 او لا بعينه او لا سبيل في شيا من عند انحدار الا  
 بالوسط ولا يعقل للواحد ضدان هو معنى غير  
 ان اجتماع شرط في انواع باتحاد الجين هو كل  
 في العدم والمعلوم كل شئ  
 لصدر عن الزمان بالاستقلال او بالانضمام فانه  
 غير ان الزمان هو الوجود

وفاية فالاعمال مبداء في وجوده وجميع  
 جهات التأثير في وجود المعلول لا يجب مقارنته  
 بعدم ولا يجب بقاء المعلول بعد وان جاز  
 في الفقد مع وجوده تحيد المعلول ثم يفرغ الكثرة  
 بالمتعارضة الاضافات وهذا الحكم يعكس ما في  
 وفي الوصف النوعي لا عكس النسبة ان من  
 ثواني العقول لا يبينها قابل التضاد وقد  
 يجمعها في الشيء الواحد بالنسبة الى امرين لا  
 فيهما ولا يترافق مع وجودها في سلسلة واحدة  
 الغير النهائية لان كل واحد منها متمم للآخر  
 محله واجبة يكون الوجوب بالغير متمم

في وجوده واجبة لانهما من طرف السلسل  
 من جهة قد فصلت عنها احادها من جهة اخرى  
 لم يحد منها لان الطرفين متساويين كشيء  
 كل واحد منها عكس لآخرها لوجوبها لوجوب الآخر  
 انسب من على الاخرى من حيث النسبة ولان الموزن  
 اذا كان بعض اجزاء كان الشيء موثر في نفسه وعمله لا  
 المخرج لا يجب اعادته ومخرج ليس به او المخرج  
 لا يجب وكيف يجب في نفسه وهو محتاج الى ان ياتي  
 من تلك الجهة ويحتاج الى ان ياتي في طرفي النقص  
 والفعل متساويان مع ايجاد النسبة لذلك لازمها كجب  
 المتخالف من احدى المعلول ان كان المعلول محتاجا لآ  
 الاكث من اقل والا فلا يجب صدق احد في اثنين  
 الصاحب ليس الشخص من الغضبان من ذاته  
 لشخص اخر والا فاقا الاشخاص ولا يستغنى عن غيره



ولعدم تعدد الكاوتها ولبقاء احدىها مع عدم صحبه  
والفعل لا يفتقر الى تصور جزئي للخصيص العمل وثون  
له ارادة ثم تحولت لفتح من الفاعل والحركة  
الى مكان يقع ارادة بحسبها وجزئيات تلك الحركة  
تنتج تحجرات واراوت جزئية يكون السابق من هذه  
التحجرات حلة للسابق من تلك الارادات المعدة  
للمحل تحجرات واراوت فتتصدر الارادات  
في النفس والحركات في اسئلة لاخره  
ويشترط في صدق التام من المعارف  
الوضع والتناهي بحسب المدة والعدة  
والاشارة التي باعتبارها بالصدق التام  
وعند انما من عسل الممر بالانظر الانارة

لان العسري مختلف باحداث الفاعل مع  
اشياء ولهذه اشغاف ومقابلة الطبع مختلف  
بمختلف الفاعل لنواي اصغر ولكبر القول  
فاذا تحركت مع اشياء لهذه اشغاف عرض لناسي وتميز  
المستقيم بحال قابل له وماده للمركب وقوله  
ذاتي وقد خصص القرب القبول في المكان  
واحد يستعداوات كقنصها باعتبار  
المختلفة ويز اكمال صورة للمركبة وجزءا فاعل  
لحد وهو واحد الغاية على مهابها لعلية اقله لها  
ومعوله في وجودها للمعول ومرة ثابته

لكن قاصد واما القوة السكونية المحركة  
فما فيها الوصول الى المثلث وهو ذكر  
غاية للقوة السكونية ايضا وقد لا يكون  
فان لم يحصر فالحركة باطله والاخر  
او هو او هو ضرورة ضروري او عيب  
وجزاف واللبس للطبعات غيابة  
للافتابات ولعل مطلقا فلا يكون بسيطة  
وعد يكون مركبة وايضا اما بالقوة  
او بالنفس فيمكنه او غيرية

خبرية وايضا اما ذاتية او عرضية وايضا اما عامة  
او خاصة وايضا اما قريبة او بعيدة وايضا مشتركة  
او خاصة والعدم للحاثة المبادي العرضية  
في الطرفين في احد الموضوع كاللادة واقفا  
الاثر انما هو في احد طرفيه وبسبب المنة غير  
الوجود ولا بد للعدم من سبب كذا في الحركة ومن  
العمل المحدث ما يودي الى مثل اوضه والاعداد  
تربيا ويعيد من العمل العرضية ما هو محدد  
في الجواهر والافان في  
في الجواهر الممكن ان يكون موجودا  
الموضوع هو العرضي لاوله وهو الجوهري وهو ما



في ذاته وفعله هو العقل وهو النفس او بفارق  
 فاما ان يتصور محلا وهو المادة او يكون محلا لا  
 هو الصانع او ما يتركب منهما هو الجسم الموضوع  
 والمحل متعاكس وجودا وعدما في العموم والخصوص  
 وكذا الحال في العرض بين الموضوع والعرض  
 مبانيه ونصدق العرض في المحل على احوال خريفا  
 لا كلياً ولا جوهرياً والعرضية من حيث ان العقل لا  
 يتوقف شبه احدهما على وسطه فيختلف الانواع  
 بالاولوية والعقل من حيث اشتراكه في نفسية انفسه  
 بين احواله ولا يتوقف <sup>بينها</sup> وبين غيره في العقل  
 القفاء هو العلم من غير ان يخلو انفسه عن النفس

باعتبار آخر ووحدة المحل لا يستلزم وحدة الحال  
 اذ مع التماثل بخلاف العكس واما الانقسام فغير  
 مستلزم لاجابته في الموضوع في جملة الشخصيات  
 وانه يفتقر الحال الى محل متوسط ولا وجود  
 لا يتجزى بالاستقلال بل المتوسط والحركة المتوحدان  
 على طرفي المركب في ثلثة اواربع على التبادل و  
 يلزمهم ما يشهد به كنهية في التفكير ويكون  
 المحرك وانقضاء الدائرة والنقطة عرض قائم  
 انقسم باعتبار التماثل والحركة لا وجود لها  
 احوال ولا يلزم تغيرها مطلقاً والآن لا يتحقق  
 له ما جريا ولو تركبت الحركة مما لا يتجزى او كين

موجودة والتفاعل بعيد تمامي الاجزاء لزمه  
مع تقدم النقص لوجود المولف ما ينشأ في تقبيل  
في النعيم الى الساب وبلزته عدم لحوق  
التسريع والبطي وان لا يقطع الساب للشيء  
ثم زمان نشأه والضرورة ففت سبطا ان الطفرة  
والقسمة بانواعها يحد شائتيه ياب وى طابع  
كل واحد منهما طابع المجموع وطابع الجزء النجاس  
الموافق له واستماع الانكسار كالعارض لا يقتضيه  
الاستماع الذاتي فقد ثبت ان الجسم شئ واحد  
يقبل الانقسام الوهمي الى الاشياء ولا يصفى  
فذلك بثبوت مادته سوى الجسم كاشي الاشياء

اشياءه سحابة كماله ووجوده لا ينشأ في ذلك  
جسم مكان طبيعي بطي عند الخروج على اقرب  
الطرف فلو تعدد متغير ومكان المركب مكان  
الغائب وما لصف وجوده فيه وكذا الشكل في  
الطبيعي هو الكثرة والمفعول من الاول العبد  
فان الامارات بسا على علم ان العبد  
ملاقى للمادة وهو كاشي الجسم بانواعه  
ومنه صفات كاشية الاجسام وبلاتيهما بجلتهما  
ويداخلها بحيث يتحقق على عباد المتكلمين وتجدد  
لا ينشأ من المادة ولو كان المكان سطحيا  
لنشاوا الاحكام ولم يعلم المكان فهذا المكان



لا يقع عليه اخلو غير شاعلا والانسوت حركة ذي  
 المعادن حركة عذبة عند فرض معادن اقل من  
 زمانها واهما دمج طرف الامتداد السجل في اخذ  
 الاشارة ليست منفردة على من ذوات الاشارة  
 المقصودة بل بحركة المحصول فيها وبالاشارة  
 والطبيع منها فوق وسفل وما عداها غير  
 في الاجسام وهي تسمان  
 فلكية ومنفردة اما الفلكية فالكلمة منها  
 واحدة منها غير مكوكة محيط بالجميع ونحو ذلك  
 التواتر ثم ان تلك الكواكب السبعة السارة  
 وتتمثل على ان تلك آخر من حيث تدويرها في

في اخذ الاشارة

المرکز والمجموع اربعة عشر ونوشتيل على كوكب  
 سبعة سارة ولف ولف ولف ولف ولف ولف  
 ثوابت الكتل بلف فاية غير الكيفيات  
 والانعفالية ولوار فها شفاف واما  
 البسطة فاية مكررة ان الهواء والماء  
 والارض سبعة عدد ثمانية اوجات  
 الكيفيات الفعلية والانعفالية وكل منها  
 ينقلب الى الملاقى الى الغير بوسط او  
 فان جارة ياب شفاف متحركة بالتيقظ  
 طرفة واحدة قوية على احاد المركب اليها  
 الهواء حار رطب شفاف اربع طبقات والماء

بارد و طبع شفاف محيط ثلثه اربع الارض تفرقا  
 له طبقه واحده والارض بارده بارثا كنه  
 الوسط شفافه طائفت طبعا و لا الكبريا  
 فخذ الاربعه سطفتا منها وهي حارة وعند  
 تفاعل بعضها في بعض فتفعل الكيفية في المادة  
 فتكثر حرارتها وكيفيةها وتصل كقوة شاربته  
 في الكل متوسطه هي المراتج مع مختلف الصور  
 ثم يختلف المراتجة في الاعدا و يجب بها بعدا  
 غير الاعتدال مع عدم تناجسها بحسب الشفوف  
 ان كان لكل نوع له طرفا افراده وتفرقا و  
 في بقية الاحكام

الاجسام وشيترك الاجسام ثم وجوب التناهي  
 لوجوب التناهي ما فرض له ضد به عند تفاعل  
 ثلثه مع فرض نقصانه عند لحفظ التباين  
 ضلعي الزاوية وما اشتمل عليه مع وجوب التناهي  
 ان لا واحد واحد في تفاعل القيمة في بدل على  
 الوجود والافرة في تفاعل بقاءها وكيفية  
 خلقها في الكيفية المذوبة والمرتبطة والسموية  
 كاهوا ويجوز رويتها بشدة الصفوة واللون  
 وهو ضروري في الاجسام كلها جاذبة لعدم  
 انقلا كما خرج بيان تناهيها في تفاعلها لا يخرج  
 آخره في السكون وكل منها حاد وهو طردا



شاهي خبريا تمام فلان وجود ما لا يتناهي في  
 المنطوقين على ما مر ولو وصف كل حادث بالانتهار  
 المتقابلين ويحيى زيادة المتصف باحدهما  
 من حيث هو كلك على المتصف بالآخرى فيقطع  
 التناقص الزائد ايقم الضرورة قضت كما  
 لا يتفك غير حوادث تناسية فالاجاب حادثه  
 ولما استحال قيام الاعراض الالهيه بتحدوها  
 وخص احد بتبوت اول وقت قبله في التحصيل  
 يرجح احد مقدمه وري الامر عند الماده <sup>منتهية</sup>  
 والقبليه لا يستلزم على ما لا وسبق كحقيقه  
 في اجوابه المحموده اما

اما العقل فلم يثبت دليل على امتناعه واوله  
 وجوده مدخوله والواحد لا يصدر عنه امران  
 لا سبق بشروط باللاحق في تأثيره او وجوده  
 الا لما انتفت صلاحية التأثير عنه لان المورثه  
 مختاره ونوظم استداره كالحكمه بوجوب الارادة  
 المستدرة للتشبيه الكمال او طلب الكمال  
 او قوه بوجوب الانقطاع وغير الحكمه في لزوم  
 على دوام ما ادخبا انقطاعه وعلى حصره  
 الطلب مع المناسقه في امتناع الطلب المع ووطهم لا  
 يتبين المتضايقين الا لا كنه المنع او على  
 الاقوى بالاضعف وينفع الامتناع التدا

على ان يستعاضا الوهم لا يغير لها المقام البتة  
 واما النفس فهو كالآل في طبعه الذي هو قوة  
 بالقوة ومغايرة لما هي شرذمة لا تحال الدوام  
 وللمهاولة لاقتضاها لطلان احد جامع ثبوت  
 الاخر وهي مغايرة لما يقع العقل عنه في الواقع  
 المشاركة ولما يقع البدن فيه وهي جوهية  
 لتجرد عاينها وعدم انقسامها وتوثرها على ما تجز  
 المقارنات عن الحصول عاينها بالنسبة الى العمل  
 محلا منقطعها واستلزام استغناء العارض  
 استغناء المعروف والاتقاء التبعية والحصول  
 وهو لها تحت حدودها تحقيق في حدتها وحداها

واختلاف العوارض لا يقتضي احتلاها  
 وهي حاوثة ومهبط نهر على قوائمه  
 قول الخصم لو كانت الذليمة لزم اجتماع  
 الصدين او بطلان ما ثبت او بوج  
 ما يستنع وهي مع البدن على التباين  
 ولا يقضي بقايتها ولا يصير مبدأ أصوة  
 لاخر والا بطل ما اصلناه من التعاد  
 ويعقل بذاتها ويدرك بالالات  
 للاشتباه المختلف وصفا من غير  
 اسناد للنفس قوي شاك بها



غير ما هي الغاذية والنامية والمولدة و  
 اخضعها بحقل الادراك اما للخروج او للكل  
 فللغاذية اجاذية والماسكة والهاضمة والدار  
 وقد يتعاضد بعضها لبعض الاعضاء وهو مغاير  
 للشمس والمصورة عندي بطله لا تحاله صدور  
 هذه الافعال المحركة المركبة عن قوة بسيطة  
 لها شعور اصلا واما قوة الادراك الخارج في فية  
 الجسم هو قوة مبينة في البدن تارة في تعدد  
 نظر ومنه دوق ويقتصر الى متوسط الطبيعة  
 اللغائية الحالية عن المشل والضد ومنه ان  
 ويقتصر الى وصول الهواء المنفعل اودي الرمية  
 الحينوم ومنه السمع ويتوقف على وصول الهواء

يخرج

يخرج الشعاع فان انعكس المدرك البصري  
 وان عرض بعد السهمين بعد المرئى منها  
 بين القوى الباطنية الحادثة بين المحسوسات  
 لروية القطرة خطا والشعلة وارة والمركب  
 ما لا تحقق له وانجبال الوجوب المغارة بين  
 والحاظ والوهم المدرك شيئا اخرية وانظ  
 والمفيدة المركبة للصور المتعا بعضها مع بعض  
 في الارض من تحيط تسعة  
 الاول انكم تفصل الفار جسم وطلع وخط وغيره  
 الزمان من تفصل العدد ويشملها قبول المشا  
 عدمها قبول الفقد وامكان وجود العايدة

وهو ذاتي وعرضي ويعرض في القسمين فهما لا والما  
وفي حصول المضاف وعدم الشرط والانه على  
انقضاء القضية ويوصف الحكم بالزيادة والكثرة  
ومتقابلتهما ودرجات الشدة ومتقابلتهما وانواع المتصل  
فقد يكون تعليلية وان كانت تختلف نوع ما من  
الاعتبارات وتختلف بكونها هي عما يقال في جواب  
ما هو يعطى عرضية والتبديل مع تغير الحقيقة  
وامتثال التامع الى برهان في ثبوت الكثرة الحقيقية  
والافتقار الى عرضي التفرع يعطى عرضية  
لحجم التعليل في السطح والخط والزاوية العدد  
وليت الاطراف اعدادا وان انصفت بهما مع

نوع من الاضافة والخصوس معرض التامع وعدمها  
اعتبارا بين الثالث كيف ويرسم بقوله عدة  
بخصه بجلتها بالاجتماع فالمحسوسات انما  
واما انفعالها وهي مغايرة للشكال الاضلا  
بالحمل للنوع عمومها فمنها اوائل المحسوس وهي  
الحارة والبرودة والرطوبة والبسوسة واللبا  
منسبة اليها فالحارة جامعة لثلاث كلمات  
ومفرقة للمختلفات والبرودة بالعكس وهما  
متضادان في طلب الحارة على معان اخرى  
للكيفية الحقيقية والرطوبة كيفية يقضي سهول  
الشكل والبسوسة بالعكس تمام مغايرة ثلثين



والصلابة العقل كهيئة يقضي حركته بحسب  
 حيث يطبق مركزه على مركز العالم ان كان مطلقا  
 وانعكس بالعكس يقال ان بالاضافة باعتبار  
 والميل الطبيعي يستدعي لغزائي في تقسيم الى  
 ذاتي وعرضي وهو العقل الغريزي للحركة وباعتبار  
 بعد غير ثابت متغير ومختلف متضادة ولو  
 لا شؤنة لساوي في ذوى العالمين وعاد ورجع  
 اخرين هو جنس يتنوع بحسب تعدد اجزائها وتماثل  
 ويختلف باعتبار ما في العقل واخرى من غيرهم  
 جعله مغاير للميل منه لانه لازم ومغاير  
 يقتصر العقل لا غير وهو مقدر وراثي ونسولي منه

منه شيئا بعضها لاندازه من غير شرط وبعضها بشرط  
 وبعضها لاندازه ومنها اوائل المبصرات في  
 الألوان والقصور وكل منها طرفان وللاول حد  
 حقيقة وطرفاه السود والبيض المتضادان  
 ويتوقف على الثاني في المادرك لاني الوجود  
 وهما متغايران حقا فبالاشدة والضعف  
 المتباينان نوعا ولو كان الثاني حيا لمحصل  
 ضد المحسوس بل هو عرض قائم به بالمحل معه  
 لحصول شدة في جسم المقابل هو مستعان في  
 وعرضي اول ثمان الظلمة عدم ملكة ونحوها لا  
 للمسموح وهي الاضواء احصاء من التبعين بالمعول

للقوم اذا قطع شبه المفاوذه في الخارج و  
 سيجب بقاؤه لوجوب اركان الهيئة الصورية  
 و يحصل منه آخر وهو الصدا و يعرض له كنفه  
 مميزة و يسمى باعتبارها حرفا اما مصوت او  
 صامت مماثل او مختلفا بالذات او بالعرض  
 وينظم منها الكلام باقسام غيره ومنها  
 الملقوم النسخة الحاصلة من تفاعل الثلث  
 شذها ومنها المشتمول ولا اشياء لانواعها الا  
 خرجت من الموضع الموافقة و المخالفة الاستعداد  
 المتوسط بين طرفي التقيض الغضائبة  
 حال او ملكة ومنها العلم و هو اما تصور او

٥٤  
 او تصديق حازم مطابق ثابت لا يتبدل  
 الضرورة والاكساب ولا بد فيه من الالتماس  
 في المحل المحرر القابل و حلول الشئ في الخارج و الا  
 يمكن الاتحاد و يخلف باختلاف المعقول كمال  
 و الاستقبال و لا يعقل الا مضافا فيقول  
 الاشكال مع الاتحاد و هو عرض لوجود  
 و حذ فيه هو تعالى و الفعل و غيره مما ضروري  
 و اقسامه ستة و يكتب و واجب و ممكن و هو  
 تابع بمعنى اما لا يوزن في التطبيق في الالتماس  
 و لا بد فيه من الاستعداد اما الضروري فيكون  
 و اما الكسبي فيا لاول و باصطلاح يفارق



الادراك مفارقة لبعض النوع وبما يتعلق  
 آخر مفارقة النوعين وتعلقه على التمام بعلته  
 ستلزم تعلقه كك بالمعلول واما ان تعلق  
 وذا السبب انما يعلم بعلته العقل غيرة  
 يلزمها العلم بالقدرة بما عند سلامة الال  
 وقد يطلق العقل على غيره بالاشراك  
 الاعتقاد يقال لاحد شئ فيجاء في  
 العموم والخصوص يقع فيه التفاضل بخلاف  
 العلم والامر وعدم تلك العلم وقرينة  
 بين النيات انك نرد الذخير بين الطرفين  
 وتجد يصح تعلق كل من الاعتقاد والعلم بنفسه

بنفسه لا فرق تعلقه بالاشراك لا انصور كالحيل  
 يعاملها وبما فرقت لاهد حاد والحق ترجع احد  
 الطرفين هو غير اعتقاد الرحمان بقول الشدة  
 الضعف وطرفه علم جهل وكسبي العلم كحيل  
 بالعلم مع سلمه جزه ضرورة ومع فاق  
 قد يحصل منه حصول العلم على الصحيح واجب  
 ولا حاجة الى العلم نعم لابد من خبر المصوري  
 شرط عدم الغاية عند ما وجوب ما لو وجوب ما  
 يتوقف على العقلان في انفاضة المط على  
 تقدير ثبوتها كان التكليف عقليا ونظم  
 العلم دليل على اماره وبالله اما عقليا اما

مركبة لا تنحل في الدور وقد يفيد التقى القطع و  
 ما و لم عند التعارض و هو في سبيلها فيها س  
 اقتران و استثنائي و الاول باعتبار القوة القريبة  
 اربعة و البعيدة اثنان باعتبار المادة البعيدة  
 خمسة و البعيدة اربعة و الثاني متصل فاجبة  
 امران و كذا غير حقيقة المنفصل و ضعفه و الا  
 يفيد النظر و تفاصيل هذه الاشياء مذكورة  
 في كتب المنطق و التجرد و العقل متلها ما كان  
 لا يستلزم انقسام المثل انقسام الحال فان ثبت  
 عرض الوضع للمجرد و لا يتركب مما لا يتماهى و  
 لا يستلزم التجرد صحة المعقول المستلزم لا مكان

المصاحبة و منها القدرة و يفارق الطبيعة و المالح  
 بفارزة الشعور و الفاعلة في السابغ و محو للفعل  
 بالآنية و تعلقها بالقرنين و تقديم الفعل  
 فكيف الكاز و لك و لزوم احد المحالين و لاه  
 و لا يتجدد قوع المعذور مع لقد و الفاعلة و الا  
 في تماثلها و ايضا و الحق في القدرة و تضاد  
 و منها اللذة و الألم و هما نوعان في الادراك  
 تخصصا باضانه و يختلفان بالقياس و ليس اللذة  
 حروجا عن احوال الغير الطبيعة و قد يستند  
 الالم الى التفرق و كل منهما حسي عقل و هو  
 منها الازدة و الكثرة و هما نوعان في العلم و احدهما

و يتقابل العجز و تقابل العلم  
 و الملكة و غيره



لازم مع التقابل وتجارها اعتبارها بالنسبة الى  
 الى انما على غيره وقد تعلقتان بربها بجانها  
 الشهادة والفرقة هذه الحقيقة بغير الى الجبوة و  
 هي صفة يقتضي محسوسا كحركة مثله باعتماد  
 المراجحة عند الانواع عند انفاذ السمة وتغير  
 الى الزوج ويقابل الموت تقابل العدم والملكة  
 ومن كسبها النفس به الصورة المرفوعة والفرج و  
 اخرون الغيب والحوادث والامم والحمل والمعد  
 المتخلفة بالكميات المتصلة كالاستقانة والاشياء و  
 التغير والتعقيب والشكل والتخلف والمتصل  
 كالزوجة والفردية فالمتغير اقمير كخطوط

الواحد بين النقطتين وكان موجودا كذا الدائرة  
 والتقسيم متوقف على التسليم المستدير كذا اعاد  
 والشكل هيبة احاطة لحد الواحد او احد و  
 بالحجم مع انقسام اللون بحصيل مختلف  
 المضاد حقيقة او مشهورى ويخفى الاحكام  
 والكافو بالعقل والقوة ويعرض للموجودات  
 اجمع ثبوتة ونفى والآتسل ولا يقع  
 تعلق الاضافة بذاها ولتقدم وجودها على  
 وللدوم عدم النسخة في كل مرتبة من مراتب الوجود  
 وتكون صفات نعم ونقص كل مضاد مشهورى  
 حقيقة ويعرض للاختلاف والاتفاق اما اعتبار

ارزاد في الطرفين <sup>الذين</sup> <sup>بالتسوية</sup>  
 الى المكان انواع اربعة عند قوم وهي الحركة  
 والسكون والاجتماع والافراق والحركة كمال  
 اولها هو القوة حيث هو بالقوة او حصول  
 الجسم مكان بعد آخر وجود ما ضروري و  
 يتوقف على المتقابلين العقلين المنسوبين  
 والمقدار ثمانية وما اليه قد تحيدان محلا وتقسما <sup>وهو</sup>  
 وانا عرضنا ولها اعتباران متقابلان احدهما  
 بالنظر الى ما يقالان له ولو احدثت العقلان  
 اسمي المعدول عن مختلف الطبيعة المختلفة المتشابهة  
 في حال المنسوب اليها اربع فان <sup>بها</sup> <sup>لكن</sup>

يوجد دفعة ومركباتها تقدم لعدم اجرائها و  
 المتضاف تابع وكذا انتهى الجدة دفعة ولا <sup>يعقل</sup>  
 حركة في مقولتي الفعل والانتقال ففي الحكم  
 باعتبارين يدخل المار الفار وورده الممكنة  
 عليه ولصدع الازية عند الغيبان وحركة  
 اجراء المعنى معاني جميع الاقطار على <sup>تساوي</sup>  
 وفي الجف لكاحمال المحسوس مع الجسم بطلان  
 الكون والبرزوكس كذب ليس لها في الاز  
 والوضع ظاهر ويعرض لهما وضع باعتبار <sup>وهو</sup>  
 المقار والمحل والقبال واختلاف المتقابلين  
 والمنسوب اليه يقتضى للاختلاف <sup>ولكن</sup> <sup>وتساوي</sup>



للتضا وتساو مثل المتقابلين في الفاعل في  
الانقسام والعرض لها كيفية شتى يكون  
الحركة سريعة وضعيفة فتكون بطيئة ولا تختلف  
بها الماهية وبسبب البطء في الفاعل الخارجية او  
الداخلية ولا يتغير السكون واللكل حس  
لما يتصف بالمقابل في الاتصال لذوان الزوايا  
والانعطاف لوجود ما بين بين الى المثلين  
والسكون يحفظ التباين في قوة تقابل كثر كثر  
وفي غير الابين يحفظ النوع ويتضا وتساو ما  
فيه فيكون طبعي وسري في ارادة فيطبع في  
الحركة كما يحصل في مقدار غير طبعي في الحركة

قوة  
الضعيف فلا يتغير وزنه وسرعتها مستند الى  
مستفادته ناهيا للضعف وطبعي السكون مستند الى  
الطبيعة بطلها وعرض الباطنة ومقابلها للحركة  
خافدة ولا يتغير كشمس ولا انواع ما يتغير الدور  
بتميزه الى الزمان وطرد الزمان  
مقدار الحركة من حيث التقدم والناظر العارفين  
لها باعتبار آخر وانما بعرض مقولها لذات المتغير  
وبالعرض لمعرضها فلا يتغير وجود عرضها  
عدد اليد الطرف كالنقطه وعدد في الزمان في  
حدوث العالم يستلزم حدوثه الوضع  
بوجهه تعرض للجسم باعتبار السنين في تضاد

شأنه وضعف الملك هو نسبة الفعل

ان يفعل وان يفعل وكنتي

بنوهم انما والآية

في شأن الصانع وحفاته واثاره هو

مضمون في وجوده المرحوم

كان واجبا هو الملك والاسماء لا تتحاذ

الدور والنت في صفاته

وجود العالم بعد عدمه يتقوى الايجاب والوسط

غير معقوله ويكون في الوجود هو الوجوب

الامكان للماضي باعتبارين ويكون اجتماع الفعل

على استقبال مع عدم في الحال وانقضاء الفعل

لنفس الفعل وهو نسبة الفعل لغيره

الفعل في الاحكام والتجريد وسنذكر كل شيء

اليه ولا يلزم العلم والافعال عام وانما الغرض

ولا يتبدل العلم صور افعاله للمعلومات

عنده لان نسبة الحصول اليه من نسبة الصفات

المعقولة لنا وتغير الاضافات ممكن في كل اجتماع

الوجوب الامكان باعتبارين في كل عالم

في التفرقة وتخصيص بعض الممكنات بالاجاب

في وقت يدل على اذنه وليست زائدة على القدر

والا لزم التمس او تعدد القدر ما يتقبل دل

على اتصافه تعالى بالادراك والعقل على احتمال

وانما العلم هو الجواب  
على ما ذكره



الآلة وعمومية قدره بدل على ثبوت الكلام  
 الشك غير محمول في انقضاء الشيء بدل على صفة  
 وجوب الوجود بدل على سرمدية ونفي الزا  
 والشرية هو نفي المثل ايضا والتركيب عباد  
 والفسد والتجربة ونفي المحلول ونفي الاتحاد  
 اجتهاد وحلول المحاور فيه ونفي الالام مطلقا  
 والندوة المراجعة والامعاء والاحوال الصفا  
 الزائدة غينا والروية وسوال برسي العو  
 والنظر لا يدل على الروية مع قبول التساؤل  
 وتعليق الروية باستقرار المنعوك لا يدل على  
 الامكان في اشراك المعكول لا يدل على ال

اشراك العلل مع منع التعديل وكيفية  
 الجود والملك النعام ومودة وكيفية وكيفية  
 والحكم والتجربة والقدرة والقيومية واما اليد  
 الوجود والقدم والرحمة والكرم والرضا  
 السكون فراجع الى ما تقدم  
 في افعالهم الفعل المنصف الزائد اما حسن  
 اوتيسج وكسر ابواسام وجماع عقدين  
 لعدم كسر الاحسان في انظلم في غير شرح  
 لانقضاءهما مطلقا لو ثبتا شرعا ولو بالاعتقاد  
 ويجوز انقضاء العلم نفاذ ان تصور  
 ان كتابا في القبيحين مع امكان التعلق

وانما <sup>انقضاء</sup> ويجزى بطلان استغناءه وعلمه بطلان علمه  
 يقع في انفعالهم مع قدرته على عموم البنية  
 في انشاء الملائق في نفى الغرض فيعلم العت  
 ولا يلزم عوده اليه واراذه القبيح في  
 كذا ترك اراذه الحسن في الامور لا يبراد  
 والنجح مما يبراد وبعض الافعال مستندة اليها  
 والمعلومة غير لازمة والعلم تابع للمعلوم و  
 الضرورة فاضية باستنادها اليها والبناء  
 الوجوب للداعي اليها في القدرة كالوجوب والاكاد  
 لا يستلزم العلم الامع اقرآن النفس في  
 الاجمال ومع الاجتماع يقع مراده في واحدة

واحده في اعتبارها في امتناع كسب لغوه في  
 المماثلة لبعض الافعال فيعذر الاحاطة ولا  
 في اختياره من فعلنا وفعلهم وانكره عن  
 الايمان في التسمع سادس معارض لثبوت البتة  
 معا حسن المدح والذم على المنول في الحقيقة  
 العلم باضافة البناء الوجوب باعتبار السبب  
 لافق الذم في الفاء الصبي على ما على الاحرف  
 والقضاء والقدرة ان يريد بها خلق الفاعل  
 لزوم الجمع او الزام صريح في الواجب خاصة او  
 الاعلام صريح مطلقا وقديته امير المؤمنين  
 عليه السلام في حديثه لا يصنع الا خلا



إشارة الى خلاف الحق ففعل الضلالة والاهلك  
 والهدى مقابل الاولان متغايران فيهم و  
 تغيب بغير المكلف فيسبح وكلام نوح عليه السلام  
 جازية والمكلف حسن الاستمالة على مصلحة  
 لا يحصل بدونه بخلاف الحق ثم التذوي  
 المعاوضا والشكر بالظان ولان النوع  
 محتاج الى العناية المستلزم للنسبة النافع  
 استعانة الرابطة واوانه المرافضة النظر  
 في الامور العالية وتذكر ان اثار المستلزمة  
 لاقامة العهد مع زيادة الاجر والثواب  
 واجب لرجوه غير البقيع وشرطه استعفاء

انفسا المصلحة وتقدمه المكان متعلقه وثبت  
 صفة الحق على حسنة وعلم المكلف بصفاته  
 الفعل وقد المستحق عليه امتناع البقيع عليه  
 وقدرة المكلف على الفعل وعلمه به او ان كان  
 والمكان لانه متعلقه اما علمه اما نقله او سمعه  
 وآفاقه واما علمه هو منقطع للاجماع والبال  
 الثواب على حسنة عامة وضرر الكافر من سوء  
 اختياره وبوصفه لا يخرج من المكلف كماله  
 ما شرطه والعاقبة ثابتة واللفظ واجب  
 لم يحصل الغرض فما كان من فعله وجب عليه  
 وان كان من المكلف وجب عليه على انه ان

لشعره به وبوجه عليه وان كان من غيرهما  
 في الكيف بالمطلوب في العلم بالفعل ووجه  
 ايقين متقنه والكاف لا يحجز اللطف الاجزاء  
 بالعادة والتفاوت ليس مقتضى ويقع منه  
 التعذيب مع منعه من الذم ولا يترك المسألة  
 والآية ترجح بظاهرها بالنسبة الى المتبين  
 لا يبلغ الالجا ويعلم المكلف اللطف اجمالا  
 وتفصيلا ويزيد اللطف على حجة الحسن وخطه  
 الغم ويستره حسن الدين ويعض الالم  
 بفتح ليدفعه فاقه ويعقد حسنه  
 غمته ثم ونسا وحسنه انما لا يستحقه اولا

لاشتماله على النفع او دفع الضرر الى الدين كونه عا  
 او على وجه الدفع ولا بد في المشتغل على النفع من  
 اللطف ويجوز في المستحق كونه عقابا ولا يحجز  
 اللطف في الم المكلف الحسن ولا يحجز شتمه  
 اللطف على لطيفته ولا يستره في الحسن  
 المالم بالفعل والعوض نفع مستحق خال عنه  
 تعظيم احوال وسجي عاينهم بازال الالم  
 تقويت المنافع لصحة الغير وازال الغموم  
 سواء استندت الى علم ضررهم او كتب  
 فطن لا يستند الى فعل العبد وامر عاوه  
 بالمضار او اباحه او تكليف غير العامل بكلام



الاحراق عند الانتفاضة النار القتل عند الشهادة  
 الردود الانتصاف واجب عليه عقلا وسمعا  
 فلا يجوز تكليف الظالم في الظلم فدون عووض  
 في الحال يورث ظلمه فان كان المظلوم من اهل  
 فرق ادم اعمدته على الادب او يفضل الله  
 عليه ثبيلها وان كان من اهل العقاب سقط الله  
 بها جزاء عقابه يورثي تلك العواض بحيث  
 لا يظهر له التحفيف بان يفرق النقص على  
 الادب ولا يجب في ادم الحسن الزائد بما يجاز  
 مع الالم وان كان ينقطعها ولا يجب حصوله  
 في الدنيا لاحتمال حصوله في الآخرة والالم على

على القطع ثم مع انه غير محل النزاع ولا يجب  
 اشعار صاحبها به في العوض ولا تعيين منفعة  
 ولا يصح قطيع بيع سقطه والعوض عليه يجب  
 تزيده الى حد الرضا عند كل عاقل ان كان و  
 عليه يجب سوانه واهل الحيوان الوقت الذي  
 علم الله بطلان حيوته فيه والمقتول كجورته  
 الامران لولاه ويجوز ان يكون لاهل الطباعة  
 لا للمكلف والرزق ماضى الانتفاع به لم يمت  
 لاحد منونه والسعي في كسبه قد يجب وقد  
 يستحب وقد يباح وقد يحرم والسوق تقدير  
 العرض الذي يباح به الشيء هو شخص غلأ

ولا يتغير اعتبار العادة والوقت والمكان  
 يستند الى اسسهم والبناء عليهم ولا يصلح  
 يبيح الله لوجوه الداعي وانتفاء الصفات  
 في النوع البعثة حسنة  
 لا تنما لها على نوادر كعاصدة النقل فيما يدل  
 عليه العقل استفادة الحكم فيما لا يدل ازالته  
 اخذ في استفادة كسر القبح والنافع و  
 انصار حفظ النوع الانشا وتكميل شملهم  
 بحسب تعداد ائمتهم المختلفة وتعليم الصغار  
 الخفية والسياسة والاملاق والاجار  
 بالشراب العقاب فيحصل اللطف للمكلف

وشبه البراءة بالعلم لما تقدم وعي راجية  
 لا تنما لها على اللطف في الفعلية فوارب  
 في النبي العتمة يحصل الوثوق فيحصل بعون  
 ولوجوب غلبة ما بعد ومندما ولوجوب  
 الانكار عليه كمال العقل والذكاء والفطنة  
 ومقدرة الراي وعدم السهو وكل ما يتفر  
 عنه في مادة الاباء وعمر الامهات والعطالة  
 والانية والفطنة وسحب شجبتها والاكل  
 على الطريق وشبهه وطريق معرفة صدق  
 ظهور المعجزة على يده في شئ ما ليس بخوار  
 في ما هو معناه مع خرق العادة ومطابقة



الدعوى وقصر مريم عليها السلام وغير ما يعطى  
جواره ظهوره عليه يد الصالحين ولا يلزم  
خروج غير هذا العجازه ولا التنف ولا عدم  
النيرة ولا ابطال دلالة ولا العمومية وعجازه  
قبل النبوة يعطى الارباب من قصد تسليمه  
فرعون وابراهيم يعطى جواره ظهور العجزة على  
العكس ودليل الوجوب يعطى العمومية ولا  
يجب الشدة بعد ظهور العجزة القرآن وغيره  
مع اقتراح علة نبينا محمد صلى الله عليه وآله  
يدل على نبوته القصدى مع الاتساع  
نوافذ الدواعى يدل على العجازه والمنقول

مخاه متواتر في المعجرات بعينه وعجازه  
القرآن قبل انفاضة قبل لاسلوة ففاحته  
معاديل العجزة والكل محتمل النسخ تابع للعصا  
وقد وقع خيف حرم على نوح بعض اهل لمن  
تقدم داوود النحان بعد ما خبره وحرم  
اجمع بين الاثنين وخبرهم غير موسى عليه السلام  
بالتأنيب فخلق مع تسليمهم لا يدل على  
المراد قطع السمع والعلوم نبوته صلى  
عليه وآله وسلم وهو افضل من الملائكة وكذا غيره  
من الانبياء الوجود والمقادير العقلية  
تحرر على الانقياد عليها

في الامام الطفي نجيب نفسه على الله نعم  
 كتحصيل الغرض في المقام معلومة الانتقاء  
 في انحصار النطق في معلوم للعقل او وجود  
 الحق وتقرره لظن آخر و عدمه من اذاتنا  
 التي يوجب عصمه ولاز حافظة الشرح و  
 لوجوب الانكار لو اقدم على المعصية فيضاد  
 امر الطاعة وبقوت الغرض في نفسه لا الخط  
 ودرجة غير من العوام ولا من العظم القدر  
 وبيع تقديم المفضل معلوم ولا ترجيح في  
 المساوي والعصية يقتضي سره عليه السلام  
 واما اختصاص بعلي عليه السلام والنص بحسب

في قوله عليه السلام مخاطبا لصحابه سلوا علي  
 يا امة المؤمنين و انت اخليفه تعبدوني وغيرها  
 ولقوله نعم انما وليكم الله ورسوله وانما  
 الاوصياء في علي عليه السلام وحدث الغدير  
 المتواتر وحدث المنزلة المتواتر ولا يختلف  
 على المدينة فيجمع للاجماع ولقوله صلوات  
 اخي ووصيي وخليفتي من بعدي فاضي وني  
 وانا افضل من غيره واما المفضلون فيسجد  
 متعلا وظهر المعجزة كقيلع باخيه وفتح طينة  
 الشبان ورفع الصخرة الغظيمة من القليب  
 محاربة الجحش وروا الشمس غير ذلك وادعى الاما



فيكون صادقا يستحق كفر غيره فلا يصح اللاماته  
 غيره فحقين سرور لقولهم وكونوا مع الصادقين  
 ولقوله نعم والوالاء منكم ولان الجاهل غير على  
 محبة السلم غير صالح للامامة فليعلم تقديم كفرهم  
 وخالفه ابو بكر عليه الله كتاب الله من في منع  
 رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بخبر رواه  
 منها منع فاطمة عليها السلام فذكرت مع ادعاء  
 اتفق عليها وشهد بذلك علي عليه السلام وادم  
 ائمة وصدق الازواج في ادعاء الجوهرة المحققة  
 فغير شاعرة وهذا رد ما عمن عبد العزيز واد  
 ان لا يصح عليها ابو بكر فثبت لبيلا وبقوله

لقوله فليكن في نفسي خيركم وعليكم ولقوله  
 ان لا يظلمنا بغيره ولقوله عن كائنات معي الى  
 بكر قلة وفي الله المسلمين شرافا في عباد الله  
 فافقوه وشك عند موتني اسحق الله الامامة  
 وخالفه الرسول صلى الله عليه وآله في الاستحسان  
 وخالفه الرسول صلى الله عليه وآله في نونية غزله  
 وخالفه الرسول صلى الله عليه وآله في التخليف عن  
 جيش سامية مع علمهم بقصد السيفيد وولي  
 سامية عليهم هذا فضل علي لم يول احد هو  
 فضل واسامة ولم يول عملا في زمانه عليه السلام  
 وبعث النبي صلى الله عليه وآله الى مكة واعطاه

سورة ليقرأ على الناس فمران جبريل عليه السلام  
وامر برده واخذ سورة مائدة وان لا يقرأها  
الا هو او احد من اهل بيته بها عتبا عليه السلام  
ولم يكن عارفا بالاحكام حتى قطع يدا  
سارق واخرق بالبار ولم يعرف الكلام الا  
بشر الجدة واضطرب كثير من احكامه وان لم  
يحد خالدا ولا قمص منه ووقفت بيده رسول  
وقد نهى الله عنهم بغير اذن النبي صلى الله عليه وآله  
ودخله في حيوة وبعث الى بيتا من المؤمنين  
عبد السلام لما استغفر له النبي فانه من ذرية النبا  
وذرية فاطمة عليها السلام وجماعة من بني هاشم ودره

منه

عليه الحسنان عليهما السلام لما بوع وندم علي  
كشفت بيت فاطمة عليها السلام وامر عمر بن ابي  
حامد واخرى بجوزة فتحاه علي عليه السلام فقال  
لو لا علي طمك عمر وشكك مرت النبي ما حتى  
نما عليه ابو بكر اكنيت واهتم ميتون فقال  
كأن اسمع هذه الآية وقال كل انفس انقضى  
عمر حتى التحدث في السجال لما منع من انما لا  
في الصدق اعطى ازواج النبي ص وامر من  
منع فاطمة اهل البيت عليهم السلام من ختمهم  
وقضى في احد بابا بغيته وفضل في القدر  
منع المعين في حكمه الشورى بغير الصواب

فيك



وخرق كتاب فاطمة عليها السلام وقل عثمان  
 خرج من نفسه حتى احدثوا في نهر المسلمين ما احدثوا  
 واقر اهل دار قارب بالاموال التي لنفسه وقع  
 منه شيئا مكره في حق الصحابة فغضب ابن مسعود  
 حتى مات احرق صحفه وضرب عمار حتى اصابه  
 فتى وضرب ابانة نقاه الى الربرة واسقط  
 الفؤاد عن ابن عمر الكرم الوليد مع وجوبهما  
 عليه ما احدثه الصحابة حتى قتل وقال امير  
 المؤمنين عليه السلام قلتم لم يدفن في ثلثة  
 ولم يخبر لثامه وغابوا غيبة عن يدروا  
 وايضا وعلم بفضل كثرة جهاده وعظم ماله

حمي

بلانه في دفاع النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يبلغ احد خبره  
 في غزاة بدر واحد الا خراب وخبر وخبر  
 غير ذلك ولانه اعلم لقوة حده وشدة ملأه  
 للرسول صلى الله عليه وآله وسلم ربح الصحابة اليه في اكثر الوقائع  
 بعد عظمه وقال النبي صلى الله عليه وآله وسلم  
 انصاكم على استند الفضلاء في جميع العلوم  
 اليه واخبر هو بذلك لقوله الله وانفساد  
 انفسكم وكثرة سخاؤه عليه غيره وكان ارحم  
 الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم واعبدتم وعلمهم  
 اشرفهم خلقا وطلعهم وجرهم اقدمهم ايمانا  
 ونصحهم سنا واشدهم راياء واكثرهم حرصا على

افتاده و دانه و حفظهم بكتاب الله العزيز  
 لا تجاره بالغيب و استجابة دعاءه عليه السلام  
 ظهور المعجزات فيه و اختصاصه بالقرابة و الائمة  
 و وجوب المحبة و النفرة و سداد الانبياء عليهم السلام  
 و خبر الطائر و خبر المنزلة و خبر الغدير و غيره من  
 الاخبار و لا تنافي بين كونه و كونه انتفاع  
 و تميزه بالكمالات النفسانية و البدنية  
 انما جريد النقل المتواتر دل على الاعداد  
 و وجوب العصمة و انتفاء غيرها غيرهم و وجوب  
 الكمال اذ فيهم و محاربه على كونه و محال القوة  
 في المعاد و الرعد

و الوجود و الوعيد و ما ينصل بذلك حكم المسلمين  
 واحد و السمع دل على المكان التفاضل و الكونية  
 و وجوب اختلاف و اختلاف المنطقا ممنوعه  
 و الامكان يعطى حوازه العدم و تسمع دل على  
 و تباين في المكلف بالفرق كما في قصه ابراهيم  
 و اثبات القضاة غير معدول لانه ان قام بذاته لم  
 يكون خضعة او طاعة من و كذا ان قام بايجوبه و انتفاء  
 الاولوية و الاستدلال انقلاب الحقائق و التمسك  
 و اثبات بقاها في محل سلبهم التبرجيع بلانج  
 او اجتماع التقيض بين اثباته في محل سلبهم  
 توقف الشيء على نفسه اما ابتداء او بواسطه و وجوب



ايقاع الوعد والحكم يقتضي وجوب البعث والجزاء  
 فاصفيه بنو تاجهم في غيرهم مع المكافاة  
 ولا يجب اعادة فواصل المكلف في عدم اخلاق  
 الا فذلك في حصول الجزاء في غيرها ودرام كبره  
 مع الاخرق وتولد البذر في غير نواته وتساوي  
 القوي كجسمانية استبعاد واستحقاق الثواب  
 والمدح بفعل الواجب المندوب في فعل مستند  
 البقيع والاخلال به بشدة فعل الواجب  
 لوجوبه ولو جوب وجوبه والمندوب ككسر القصد  
 لانه تركه فيبيع والاخلال لانه اخلال به لان  
 الطاعة مشقة وظاهر ان الشقة في غير فرض الحكم

فلم اذ لو لم يكن الا ابتداء كان شيئا وكذا يستحق  
 البقاء والندم بفعل البقيع والاخلال بالواجب  
 لا شئ له على اللطف في سماع ولا امتناع في  
 اجتماع الاستحقاقين باعتبارين واجباب  
 الشقة في شكر المنعم فيبيع وفقضاء العقل  
 مع الجهل في شرط في استحقاق الثواب يكون  
 العمل او الاخلال به بشا فالا يشترط في  
 الندم على فعل الطاعة ولا شرط في استحقاق  
 الثواب انتفاء التقصير ولا انتفاء النقص العابر  
 او فعل الفعل للوجوب ويجب اقتران الثواب  
 لتعظيم العقاب بالامانة للعلم الضرورة كمالها

مع فعل موجبها ويحيد افعالها كما قال على السطيف  
 ولله واما المدح والذم والحصول نقبضها الى  
 ويحيد خلوصها والاكثار الشواب النقص  
 حاله العوض والفضل على تقدير حصوله  
 وهو داخل في باب الترجيح وكل ذي مرتبة في الجنة  
 لا يطالب الا بمرتبة رتبة ويبلغ سرورهم بالجنة  
 الى حد انهم المشقة ونماهم بالشواب يعني  
 عنهم شقة ترك القبايح واهل النار على اول  
 ال ترك القبايح ويجوز توقف الشواب على شرط  
 والا لا يثبت العارف بانه خاضع والاجباط  
 بالجل واستراية الظلم والقول نعم فمن يعمل مثقال

ذرة ضاربه ولهم الاولوية او الكان  
 منعها وحصول الشافين مع الشاوي  
 والكان ومخلد وعقاب صاحب الكبرة منقطع  
 لا يستحق الشواب بامانة وبقوة عند العقلاء  
 والسمعة متاولة ووام العباد محقق بالكان  
 والعقد واقع لانه حقه نعم فجاز اسقاطه ولا  
 ضرر عليه تركه من حسن اسقاطه ولانه احسن  
 والسمع والاجماع على الشفاء نفيل لزيادة  
 المنافع ويطلب منافي حقه نعم ونفي المطاع لا  
 يستلزم نفي المحاب باني السمعة متاولة با  
 كتمان من يفي اسقاط المعارف والحق صدق



اشفاقه بنبها وشره انما له صلى الله عليه وآله  
 بعد له او خرجت شفاعتي لاهل الكبار فمعتني  
 والتوبة واجبة لدفعها الضرر ولو جوب الدم  
 على كل من سبج او اخلط او اوجع فيدم على التقيح  
 والا لا نسفت التوبة وخرق النار ان كانت العاقبة  
 فكذا كذا كذا الاخلال بالواجب فلا يصح من البعض  
 ولا يتم العيش على الواجب ولو اقصى فيه كحسن  
 لعنت التوبة وكذا المستحق ولا تحقيق ان  
 ترجع الداعي الى الدم غير البعض يغيب عليه  
 وان شتر كالدواعي في الدم على التقيح  
 كما في الداعي الى الفعل وهو شتر كالتبرص

شتر كدواعي الدم ونبأ اول كلام المبرزين اولادهم  
 وهو ان التوبة لا يصح على بعض ولا بعض الا انهم اكلهم  
 اكفروا انما التوبة المقيم على صغيرة وان كان على حصة  
 فعل التقيح كفي في الدم والغرم وفي الاخلال  
 لو اوجب اخذت كذا بقاء وقصار وسد مهادا  
 كذا الذنب في حق آدمي يستتبع به بالانكاح فلما  
 او الغرم عليه مع التوبة ويستتبع الا ان كان  
 ضالا لا يسير في كذا جزاء التوبة ويجب الاقذار  
 على القيا ب مع بلوغه وفي ايجاب التقيح مع  
 الذكر اشكال وفي وجوب التوبة ايضا اشكال  
 كذا المقتول مع العلة كذا وجوب حقوق العباد

الفتا ب

والعقبات يقط بها المكنة ثوابها لانها تنفع  
 ولولا ان تسمى العرقين بالقديم والناحية  
 وتصل الى الاخرة لانها الشرط وبعدها الوقوع  
 لا مكانة وتواتر السمع بوقوعه وسائر السمات  
 المبتركة في العطر والحيث وتطاول الكتب مكتوبة  
 التسمع على شئونها فيجب التصديق بها والتسليم  
 على ان الحق والناحية مخلوقان لان المعارف  
 متواترة والايان يقصد بيقينها بالانوار  
 لها ولا كيفي الاول فيقولونهم وحجدها بها  
 واستيقنتها بفهمهم ولا شئ فيقولونهم  
 لم تمشوا وانكفروا عن الايمان اياهم

بدونه والغسق يخرج غرطته ارسهم مع الايمان  
 والنفاق اظهرها لايمان واخفا وكفروا النفاق  
 مؤخر لوجود حده فيه والابر بالمعروف الواجب  
 واجب وكذا النسخ في المكروا بالمندوب مندوب  
 سمعا والامر ما هو خلاف الواقع او الاخلال  
 حكمه ارسهم وشرطها علم فاعلمها بالوجه ويجوز  
 التاخير في تنها المفسدة فدفع الفراغ  
 ثم التوسير فربما التوسير الموصوفه بالبحر  
 بعون الله الملك المجيد ويرم الاثنان سابع شهر  
 بربع اثنا عشر اعيد به احقر الفام وازل كل  
 بالامر محمد بن محمد بن احمد اللهم انت ما ظن انهم  
 انكفوا لما ربه  
 وعلام ربه









[illegible]

فهو ابن يحيى كل صفوان عنه السفياني محمد  
او عبد الله بن قضاة فهو ابن سنان كل  
عنه الاحد ان او الحسن بن سعيد او الحسن  
علي بن فضال فهو ابن ابي حنيفة كل  
عبد الرحمن عنه بن ابي عمير او الحسن بن عمرو  
او صفوان فهو ابن الحجاج كلما جاء القاسم  
عن ابان عن ابي العباس فهو الحوير  
عن ابن عتيان عن الفضل بن عبد الملك  
كلما جاء علي عن اخيه عن ابيه او عن  
اخيه عن ابيه فهو علي الحسن بن فضال  
عن اخيه احمد او عنه وعن اخيه محمد  
عن ابيه كلما جاء الحسن عن اخيه  
عن ابيه فهو ابن علي بن عيسى عن اخيه  
عن ابيه كلما جاء الحسن عن الحسن عن  
عنه عن سماعه فهو بن سعيد عن اخيه  
بن ربيعة بن محمد الحضري عن سماعه بن محمد  
كلما جاء ابو علي عن الكوفي فهو الحسن بن زيد  
عن ابي عبد الله بن ابي عمير كلما قلت



عن ابن عباس او عاصم بن حميد او غيره عن عتيق  
فيما يجلى النسخ او عنه يحيى بن زكريا في الضعيف  
كل ابن يصير عن ابن عبد البر عليه السلام في نسخة  
بين كتب يحيى الا اذا كان عنه ابن مسكان  
او ابن المخزوم او المفضل بن صالح في نسخة  
او كان عنه الحسين بن ابي العلاء او يوسف  
بن يعقوب او عبد البر بن وضاح او علي بن  
او وهب بن حفص في نسخة يحيى في كل  
والكل من هذه القواعد شواهد مستقيمة  
الى بيانها في مصنفها ان شاء الله تعالى  
ومرجعها الى دليل عام وهو اطوار  
الحوار المنسوخ بر حار كل قاعدة  
فهم من الاقتران وقد نقلنا في  
التفسير بين المنكرات كما اذا كانت  
بين متغلب الصنفات كالمجاسد  
مثلا ومن ثم لم نطلق عنوان القلم في كل  
موضع يشبه فيه الاحداث الا شعري  
والبرقي والحمدان الثاني والفراري  
والعباسان

والعباسان بن معروف وابن عامر والجليل  
بن ادراج وابن صالح والمعاوية بن وهب  
وابن عمار والهيثام بن الحكم وابن سالم  
لاستراتل الجميع في التوثيق فليس  
المختصران قد يتعارضان الرواية  
ويسمى التبيين في اصطلاح اهل الدراية  
وهو تادير الوقوع في الغاية واما رواية  
احدهما عن الاخر شافيه وبالوا  
فمن اشكر من ان ينكر واكثر من ان يحسم  
والحكم باعتدال السند بمجرد من شدة  
نقصان الفهم وعليه سلطان الوهم  
ومن اوشكر ان ينكر او يرتاب  
فليس نظري في مضاعف الكتاب  
كتاب الطهارة باب الاحداث  
الموجبة للطهارة الحسين بن سعيد  
باب عيسى عن كاهن اقول سمعته هو ان  
مهران لان عثمان بن عيسى كان طريفا  
مجتسما وباب حكم الساهي والغالطي  
الصيام فكلوا في كتاب من نام عن

والصلوة و باب من يكلم في صلوة وموشر  
ولقد التقييد بغيرهما في الاسانيد  
فالاطلاق لم يخل عليها ما و به ثم القاعد  
والسند ضعيف بعمان قوله الحديث  
سعد عن طاووس عن عمر بن ابي بن وهب  
عن زبارة عن الامام محمد بن عيسى بن  
في باب سخن الركوة وهو عن حرير كافي  
باب صفة الاحرام فالعطف على ابن ابي  
والسند صحيح قوله محمد بن يحيى العطار

باب من يكلم في صلوة وموشر

بسم الله الرحمن الرحيم قال رسول الله صلى الله عليه  
تقربوا النساء في ليلة خفيف القمر ولا في ايام  
الذي تكس في الشمس ولا في اليوم الذي  
ولا في الريح السوداء والحمد لله الذي  
صلواتكم لا تنكحوا انما كنتم في اول الشهر  
ربيعي صلواتكم من فعل هذه الساعة فلا  
ما من الا نفسه وصلواتكم على محمد وآله الطاهرين

بسم الله الرحمن الرحيم  
متبقى من باب من يكلم في صلوة وموشر  
١٠٦

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلوة  
محمد وآله الطاهرين قال النبي صلى الله عليه  
خيرها اول رجل في جبريل في الله في الجميع  
ان ينزل حتى يدخل جهنم وقال النبي صلى الله عليه  
في زهده فيمنعنا الى علي بن ابي طالب  
صلواتكم لا تنكحوا انما كنتم في اول الشهر  
مكاتبها احدها امرأة مجلس وقامت ولا مجلس  
لا تنكحوا انما كنتم في اول الشهر  
فانه يجوز



بسم الله الرحمن الرحيم واليك المرجع

ابھی اصل بھی علیہ الخطاب واولی قول

فصل في الوالدين

عن رستم بن محمد بن عبد الله بن القيس بن نقس

عن ادراك العقول الكواكب والصلوة

على أفضل من رسالة البليغ الاوامر و

النواهي وشر من عرفه اسرارها  
كل امرئ الا ان يرد من ابدانها

الحامی والہ الدین بن الوارث بن  
الحامی والہ الدین بن الوارث بن

الاسلام ونبينا محمد

وَأَحْرَامُ صَلَاتِكُمُ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مَا دَامَتْ

الفروع متبعة في الأصول الاجناسية

بالفضول فيقول راجع عقوبة الغنى

محمد المشهور جلال الدين العالمى تبارك و

الله عنه هذا يا اخوان الدين ما توفرت  
ايكم منكم في الدنيا والآخره

عليه دو اعيلم ومكرت اليه اعيلم  
في شهر محي الف سنة الف وستمائة

من كتاب حرر الفصول سبعين

علم الاصول قد وادى اليكم ربك به بغير  
مدى ان كنز و نخت غزوة مطلة

الى معونه والتمسكم ان لا تشكوا

إِلَّا إِلَى طَالِبٍ يَعْرِفُ قَدْرَهُمَا وَلَا تَزْفُوا

1890

انما الى طالب يعلم مهادا واذا تعلم ثم يخلل اودوم  
 على ذلك اوضح فتوا على اصلاح الفاسد ودرج  
 الكساد واجرهم على الله ولا قوة الا بالله  
 ربتهما على حجة ناهج **المنهج الاول**  
 في المقدمات وفي مطالب **المطلب الاول** في نبذ  
 العلم من اجله وبسائر **المنطقه**  
 هذا العلم في الاصل ركب اضافي فلا اصول  
 ما يقتضي عليها شي من الفقه العلم بالاحكام  
 الشرعية غير انما التفصيلية بغير او قوة  
 قريبة وعليةها عنها مع طينتها على  
 ظاهرة وبديهة خفية الا ان يراد انظار



الانجاء والبرهان على صحة ما في كتابه  
 المعاد الحسن اللهم الا ان يفرض في الوسط  
 ومقتضيه فيلحق بالكتاب **فصل**  
 الدليل عندنا ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه  
 الى المطلوب خبري فالامكان لا ادراج العقول  
 ولا خبري لا خارج احده عند غيرنا قولان  
 فصاعدا يخرج عنه آخر قد قلت الامارة او  
 يستلزم لذاته فخرجه والاشعري لا  
 يفرق بينهما في عدم الاستلزام والنظر في  
 معقول كعب محبوب العلم صورة ما صلا  
 عند المرسل كالحصول ما عنده او صفة يوجب

بعض من يستلزم من سبب  
 بعض من لا يستلزم من سبب  
 بعض من لا يستلزم من سبب

**فصل** ١١١  
 وحده علماء العلم بالقول  
 الممهدة لاستنباط الاحكام الشرعية  
 الفرعية والاشعرية بالاختصاص في علم  
 المنطق ونحوه العربي والمنطق بمبادئ منه  
 المنطق والكلام والعربية والاحكام  
 ومقدمة بعد الشذ الاول في موضوعه والاول  
 الفقه من حيث الاستنباط ومقدمة الفقه بما  
 تساعدة الدينية والشرعية في تخصيص النقليه  
 او استعمل فيما وضع لاحده وجوبه كفاي  
 والفايل بالعيه شاذ وهو لزوم الحق  
 ظاهر واستدل العلامة طاب ثراه بنوعه

لحملها بغير التحمل انقيض فدخل الحاصل في  
 ينجلي بها الموعود لمن قامت به في خروج  
 ما علم به و علم كل احد بوجوده لا يوجب  
 ولا بداهة او حصول الشئ غير متصوره و  
 منسلخ انقيض لعادة احسن لا ينفية الامكان  
 نظر الى قدرة الله سبحانه و قد يظن بنا فانه  
 مطلق النجوى انجز لم يذوق ما فيه ثم ان كان ادعا  
 نسبة فتصدق و الا المتصوره كل من كل  
 غير بدني لكسبي و لا كسبي لسببي و زور  
 طلب المجهول المطلق وليس بدني المتصور  
 ما زعمه احيى و تعبد عليه و يحول لطلب السبب

بالرسم و استغناء المركب غير الطلب و الذكر  
 انقيض ان امتنع نقيضه مطلقا فكما علم  
 او علقنا ذكرنا فافتقاد اولاولا فابالاج  
 لحسن المرجوح و هم و المثل وى شك  
**فصل** يمنع الصدق على كثر  
 جزئي و جارية على فان تارة اخرى مصادقة  
 فبنا بيان و بالعكس و من و بان نقيضها  
 و معها و احد اعلم و انقضت مطلقا بعكس  
 نقيضها و منها و رجب و بان نقيضها  
 جزئي كما لاولين  
**فصل** ذاتي المرتبة لا يمكن

نقيضها





وان صرح بحقيقة النسبة فوجه بسيط او مركب  
 واول خبر في الشئ طريقه مقدم واثباتها تال فان  
 حكم تحقيق النسبة على اخرى مفصل زويدة  
 او اتفاقية او يتناقضها او عديمه منفصل  
 حقيقة او ما لجمع او خلو **فصل**  
 البرهان ان خلافا ذكر لازمه ونقيضه فاقتراني  
 حلي او شرطي والافان ششائي مستندا  
 المطلوب احكامي موضوع وصغر و ذاته  
 صغرى وخبره محمول و اكبر و ذاته كبرى  
 والمكرر وسط وقد استدل على الخط  
 بابطال القبضه او بتحقيق بلزوم حقيقة

وهو عكس فالنقضان قضيتان اثباتا صحت  
 كدبت اثباتها وبالعكس فالتحقيق شرطها  
 الواحد الثمانية وغير ما معها الاتفاق كما  
 وكيف فتيقنض الموجبة كالبسالة خبرية و  
 جزئية سالبه كلية وعكس القضية بتدليل  
 طرفيها مع بقاء الصدق وكيف بعكس  
 الموجبتين جزئية وعكس السالبة الكلية  
 مثلها ولا عكس الجزئيات وعكس النقيض  
 بتدليل نقيض طرفيها مع بقاءها والسواب  
 كما هو جازي العكس والعكس **فصل**  
 هيئته ونوع الوسط عند احدى بن شكل فاما



هو محمول صغراه موضوع كبراه الاول و  
 شرطها ايجابها وكليهما كبراه وينتج المحصور  
 الرابع فوجبه مع موجبه موجبهها و  
 مع سالبه سالبها وما هو محمول على الثاني  
 وشرطه اقتضاها فكيفها وكليهما كبراه ولا  
 ينتج الا سالبه فكيفها وكليهما مختلفاه  
 جزئية وما هو موضوعها الثالث وشرطه  
 ايجاب صغراه وكليهما صغراه ولا ينتج الا جزئية  
 فوجبه مع موجبه كليهما وبالعكس موجبه  
 مع سالبه وبالعكس الاول الرابع وشرطه  
 ايجابها مع كليهما صغراه او مختلفاه مع

سالبه

مع كليهما صغراه وينتج سوى او على الرابع  
 فوجبه الكلية معهما موجبهها وسالبها  
 وسالبه فالكليهما معهما سالبه جزئية  
 كجزئية مع خلافها كليهما  
 الاستثنائي ما متصل فليس استثنائي  
 تاليه واكثره بان ونقيضه نقيضه وبالعكس  
 اتسافي اما اثباتا او نفيان اثبات كل  
 نقيض الآخر من نقيضه عينه او اثباتا  
 فلا دلان او نفيان لا خير ان فيرد الا في  
 الى الاستثنائي وبالعكس  
 اللفظ لفظ وضع المعنى وطريقها نواتر و

اي او المحصور الرابع

اي او المحصور الرابع

اي او المحصور الرابع

اي او المحصور الرابع

والنزه بلوحي

والمتفصل

اللفظ اللفظ

اعاد ولا ثبت قياسا والدوران ثقب  
والوضع لتبصيرين بدفع المناسبة الدانية  
وارادة الواضع محضه وهو انما اسما  
بدليل علم الادم الاسماء كلها وان خلت  
الستكم او البش بدليل انك توف  
او منتهى الضرورى وما الباقى والا  
دارا ونسل ولا قطع فى شى من الجواند  
الحام الوضع وارادة الحقائق والوثوق  
على سابق والاقدار وتعلم ادم واعرف  
كافى الاطفال **فصل**  
ولا اللفظ على معناه مطابقة وخبر

اي قدره اهلنى  
على وجهها مراد

الضمنى لغزى وخارجا للداريم ولو غزا لفرم  
الترحم ثم ان قصد بخره جزئى مركب الا انه قد  
فان استقل فلم يدل بليته على مان فانهم  
او فلا دل ففعل وانما خوف وانما غناه  
مساويان كثره فهو اطلاقا متساويا  
ووان كثره شتر كان وضع لكل والا متقولا  
ان شتره فى التالى والا فخصه وجماز  
اذا كثر امتساية او اللفظ فقط فمراد  
**فصل** اللفظ ان لم يحتمل  
غير ما يفهم منه لغة فنقص والا فالراجح ظاهرا  
والمرجوح ما دل المساوي محتمل

والوضع لتبصيرين بدفع المناسبة الدانية  
وارادة الواضع محضه وهو انما اسما  
بدليل علم الادم الاسماء كلها وان خلت  
الستكم او البش بدليل انك توف  
او منتهى الضرورى وما الباقى والا  
دارا ونسل ولا قطع فى شى من الجواند  
الحام الوضع وارادة الحقائق والوثوق  
على سابق والاقدار وتعلم ادم واعرف  
كافى الاطفال



بين الاولين محكم وبين الآخرين تشابه

وان دل على الطلب من شغل فامر ومن

مساو فالكس ومن سفل فسال دعاء

المشرك في اللغة واقع لثبوت العيان واماها

لما خلقوا الاكثر في الاسم لاولاه وشبهه

الموجود بين اتحاد القديم والاضداد

مع القرينة والاحمال فذكر في فصل وفي

القرآن كقولهم ثلثة قرة ~~لله~~

والاستعداد والامثال فامره والبراق

واقع كاسد وسبع ويجوز بناء لهما

لا بد خدای اکبر ولفيد النور والترتیب

والترتيب وثبوت العكس ليس في الساج

**فصل** في الحقيقة لفظ مستعمل

وضع اوله المجاز في غيره لعلاقة ولا شيء

منها فبدل هو حضرت في خمسة عشر بن فاما

ويكفي عن نقد وقد يعرف بالسبب لادور

ولعدم الطراده ولا عكس في القرآن كبر

اسماء ثم توقيفية هو ام في قرينة اكثر

واغليته تغيب فزاياه مع معارضة

بمثلهما ولا يستلزم الحقيقة كانه من

والفائدة صحة وفي نحو انبأ الربيع ان

وجوه اربعة مشهورة والحقيقة ان عتبة

للمنة فشاغرة للشارع محل كلامه <sup>نظام</sup>  
 ثبوتها للتبادير وفيه ثبات ولا يلزم عدم  
 عربية القرآن وفيه المعرب كشكوة وسجل  
 ودون ابراهيم فانه علم حضانة  
 الواو العاطفة لطلق اجمع لنقض التعويض  
 وقولهم انها في المخلقة كالمتفقه و  
 ورودها في النفاعل ومع القبلة و  
 البعدية وصدفها مع ارادة المعينة  
 وسواهم النبي صلى الله عليه وآله بايها  
 تبدل واستفادة اجمع من جوهر النطق  
 مدفوع باحتمال الاضرار الكارهم على

علي بن عباس تقديم العمرة معارض بامرة <sup>٢٢</sup> وهذا  
 والفاء المعان منها للتعقيب ونوني كل  
 شي كنه كنه وحت قولدت وهذا اول  
 واما قوله تعالى فيسبحكم بعد اذن الله في  
 القرب وقوله بحاجته اهلكتنا بحاجتنا  
 بائنا الى اردنا واد التعقيب ذكرى  
 والباء المعان منها التبعيض كما ورد به  
 النسخ الصحيح عن الصادق عليه السلام في  
 تفسير قوله تعالى واسموا برادوسكم فلا عبرة  
 بالكار سيبويه ذلك في سبعة عشر  
 في كتابه وقد سلبنا الكلام فيه في شرحه



## فصل في المشتق فرع وفق الأصل

باصول حروفه وانواعه خمسة عشر ولا يلزم  
بقا المعنى في صدق حقيقة اذ هو لمن حصل  
والصدق المحبة والمكتمل وروم التمجيد  
المؤمن للناسم والغافل مستغالة في الشدة  
والاصل في الحقيقة خرج الاستقبال با  
الاتفاق والنفى الحاي لا يفيد ومنع  
الكافر على من آمن شرعي ونيل حروفه  
غير محل النزاع اذ هو عالم بطريق على المحل  
وجوده في الاصل كما في المحصول غيره  
فاطلاق الاسم وانعام على البقطة

والقائل مجاز اتفاقا لا اتفاقا  
بعدها تنقيح بقا كراهة الطهارة والمن  
بالشعر بعد برده على هذا الاصل كما ترى

## فصل في اشتراط الاتفاق

بالمبدأ في المشتق وان غلب سبب  
المؤلف والاضارب مع قيام العالم والضرب  
بغيره وفيه ان المبدأ هو التأثير لا

وبلكن الاستدلال بصديق العالم والعاود والخالص

عليه سبحانه والعينية ثابتة لا تشوبها ولا قيام الخلق  
لاستقراره ولا يلزمهم منع اطلاق الموجود

الشيء والواجب على الصلوة مثل العينية

بزعمهم وقيام الصوت للهوا و جعلهم الوجوه

من الكلام النفس و استحقاق للشيء محال و

مشتبه و عوهم الاستقرار المنة **فصل**

**المطلب الثاني في المبادىء** الحكم الشرعي للرب الشارع من المكلف <sup>الفصل</sup>

او تركه مع استحقاق الذم بمخالفة

بدونه او تبين في بينهما الوصف مقتضى

ذلك ففعلت الاحكام التي كبدوا

والوضع ليس حكما بل مستلزم له ولا مانع

من طلب الترك و ان القدرة الاستمرار عليه

و ان طلب التعمير يرجع الى الولي و كونه

العبادة في المنسوب لانه من حجة او منه

في انما هو من العبادات و انما هو من العبادات

منه ما راعاها الى وصف خارج و تبين

القسمه نفع **فصل** في القرائن

الحكم خطاب الله المتعلق بانفعال المكلفين

و قد يقتضيه حكمه بخلاف من جهة و

طوره بقوله نعم و انه خلقكم و ما تعملون

بل انطباق احد عليها فظهر ان كماله

في ان شعرا انطباعه في المعنويين و ذلك

استند لوابها على خلق الاكمال و قد يثبت

عكس العكس بان المتعلق بالغير في التخصيص

مكونه و كونه من مجموعين مقصوده و

في القرائن حيث ان المكلف معتبره و يثبت



التعذر والتعذر واعتبارها في الالبعضها  
 الانكار عليهم في عبادتنا نحنون ثم صحتها  
 موقوفها ظاهري ارادة خلقه سبحانه جوه  
 التضمين وهو المعمول ولا يتم حقه لا لهم  
 بها على العمل ودعوى البصاوي لا دلالة  
 غير مسموعة والتوقف لا يوجد بها كما في  
 والعقد ورقمته لو يقض بغيره احد  
 بعد تبيينه باخير الزوال لكان اظهر  
 لفرقة الوعد والوعيد و ارادة المكلفين  
 بذلك كخطاب ان صليت الطرد فست  
 العكس لا يات كزيادة الاقضاء والتعذر  
 ان لا يكون بطلانها

من عمل بمقتضى ما امر به في حق الله تعالى  
 من غير ان يكون له في ذلك مصلحة  
 او مصلحة لغيره فله اجره

تغيير

ان حكم بحكمة الوضع في مضاف او الوضع  
 ومن ارجو البها سقط ولم يخص الاول  
 باليخرج بل عظم بما يشبه التضييق في رده عليه  
 النفس كغير من الابا كما ردد على المخصص  
 النفس بابه ومن قبل مونا لغير جهات  
 التوهم وحقا وارجها في الحكم فصل  
 الاجماع على خلافه لم يثبت فصل  
 استحقاق المذبح على العدل والاحسان  
 والندم على الظلم والعدوان ضروري  
 يشهد بالوجدان وحكم به نقاه الايمان  
 ومن قصر حسن النية على صفه الكمال و

الذي هو شرطه

موانع العرض وتقيضها وانكر حائتي  
المذكورات بالمعنى المتنازع فقد كما بر  
مقتضى عقد التحالف يفي فائتها  
كجمع التقيضين وانكر كائ التقيضين  
مدخل في شرعيتها تفي الوثوق بالوعده  
والوعيد في حق النبي بعد روية معجزه  
بنحو يمكن الكاذب منها واحواله على  
العادة باطل ولو تم الاضطرار لمحي في  
الواجب ولو تقدمت القدرة فالتعلق  
حادث لا ينافي الوجوب بالارادة الا  
وتفي التعذيب قبل البعث للعفو والتسامح



الضرورية مما لا يدرك العقل فحقها كشم  
 قبل الشروع غير محركة عقلا اذ هي شائعة  
 بالضرورة والاذن في التصرف معلوم  
 عقلا كالاستقلال بجدار الغير وللعلم  
 بالتحقق من تصرف من النفس على اثر  
 ما تحصل به بحسب دما **فصل**  
 الواجب بالتحقق تارك لا الى بدل دما  
 ولا نقض ما خبر في الرابع في الرابع <sup>عنا</sup>  
 في الاول بين اذا تركنا وتس عليه الزائد  
 على احدى ثلثة في السبع والبرادف  
 القرض فان فعل في وقتها وفتة المقدر اولاً

فاداء وثانيا لتدرك لنقص فاعادة  
 بعين الامر جديد نقضاء او قبله باذن <sup>مقدم</sup>  
 ذلك وكذا المستحق فقد علم بذلك حدود  
 ولا نقض باذنه تدرك الواجب واعادة  
 المستوفى في حادثة نقضه انفسه ايج للوقت  
 بالتقضى والنقص والتضييق بالافاد  
 الموسع **فصل**  
 وقت غنة والمضييق ما ساداه او نقض عنه  
 كقدر الزائد بعد غسل كبيض والكل  
 وقت للادل لا اوله بعده نقض كبيض  
 الشافعي ولا آخره قبل غسل كبيض





في الامور التي لا تتعلق بالدين والدين في الامور التي لا تتعلق بالدين

السلامة ان مات فبانه يتغير حاله فيها وبق  
الحاجي فيكم **فصل** الواجب الكفاية  
ما يقطع عن الكل بفعل البعض قطعاً او  
غيره وجوبه على البعض كغسل الثوب فغسله  
الاجماع على ثبوت الكل تركه وتاميم غير معين  
لا يعقل بخلاف التاميم بغيره ويراد بالية  
انفرد الله علم سقوطه الوجوب بغيره  
**فصل** الواجب للغير معين  
لا يشترط ببلان غير نوع اختياراً  
ففي بعض احراق الميت وبالساكن  
صوم المأزول للموسع والكفاية وبها

بالاخير الوضوء ونحوه وجوباً قطعاً  
بالبعض او واحد معين عند الله في  
التخيير المجمع عليه في الحال ابقاء غير  
معين والواجب احد الابدال الصادق  
على امرها شأ او تحصيل الكل كالكفاية  
فيما يشترطه جود ثباته والاجماع على ثبوت  
الكل ترك الكفاية فارق **فصل** مستلثة الاول  
المنسوب غير مأمور به حقيقة وفاقاً  
للعلامة والكفرى والرازي نأ و  
التخدير من مخالفة الامران الامر للموجو  
كما سيجي والحاجي هو انقوه خالفوناً

الدعوى ووافقتنا في الدليل <sup>وإستدلوا</sup>  
 بانه طاعة وهي فعل المأمور به وبانه  
 احد الاقسام فان راودوا الحقيقة  
 منعاً كلية الكبرى او الاعم لم ينفعهم  
 قيل الباع ليس عيباً لما عدا  
 احكام في الاحكام كانه نطقنا لروم  
 خلوا النوع عما هو في حقيقة الجنس وهو  
 التاوي وقولهم هو الماذون فيه <sup>في المبدأ</sup>  
 غفلة عن فضل <sup>أي فعل الباع هو الاذلة وكرهه</sup>  
 صحيح العباد ما وافق الشرع <sup>لنفسها</sup>  
 ما سقط القضا ونقص <sup>بصحة</sup>

الناس

العبد ان اتقى على طاهره فطرده بقا  
 ان اذل ثمرة اختلاف في الصلوة بظن  
 الطهارة اذ ظهر خلافه وصحيح العقود  
 والايضا ما ترتب عليه الاثر الشرعي  
 ولو عرف مطلقه به لجاز وباطل ما قال  
 الصحيح ويراد فالفسد خلافاً للحقيقة  
 ما يترفع الواجب عليه  
 مقدور واجب قيل ان كان شرطاً لنا <sup>شرعاً والافلام</sup>  
 ذم العقلا العبد المأمور بالكتابة القاء  
 على تحصيل <sup>الغنى</sup> المغذ <sup>على</sup> يفقده هي عدم تحصيل  
 والكارة مكابرة واستدلال العلامة



برزوم التكليف بالجمال لولا محل بحث و  
 تفصيل الواجب المطلق لاخراج الشك  
 وتحصيل البصا مستقفاً من ادالكلام  
 بعد الوجوب لا قبله وعلينا بما يلزم انما لنا  
 غير لازم مع انه فيما نحن فيه حاصل الطلب  
 غير متحقق في الصريح وصحة البصر بعدم  
 وجوبه كالاستثناء لعدم العيصان  
 بترك اول البحث وشبهه الكيفي بدونه  
 بما ياتي ويكفي فيه الواجب عزيمة لا رتبة  
 المباح موجودا جاعلا  
 واستند لال الكيفي على وجوبه بان تركه لم

اجرام لا يتم بهاد هو مجموع مصادره للجماع  
 مدخول لا لعدم الصعيق النجسين لثبوت  
 مطلبه بالتحيز ولا هو دم تحريم الواجب لا الزام  
 باعتبارين ولا يمنع وجوب غير الشرع غير  
 بثبوت كما مر بل لعدم كون المباح مقدّمه  
 ترك الاحرام ولا فوائده اذ هو المكف  
 المباح كآخره الشك مقارنان للاخير فحصل  
 المنع وبطل كلام الحاصي المنهج الثاني  
 في الادلة الشرعية هي عندنا اربعة اقسام  
 والنسبة والاجماع ودليل العقل اما  
 القياس فليس من ههنا كما مر وسنبطه

فمنها مطاب في التفسير

كلام منزل للمعجز سورة منه والتعديل لا يخرج  
بقية الكتب في حديثه لقد سئل عن نقل  
بين دقي المصحف تواترا وما دورا  
مع خروج بعض غلطه بالاول هو لا يعلم  
الغرض ودخل ترجم السور في الثاني قيل  
لا يصح السورة بين طاعة بعضه وهو كما  
لا دل في الثاني مع دخول السورة في السور  
اخرها بقية السورة فكما لا دل في الاول  
ولو قيل كلام بعض نوحه معجزة كلام محرم  
منه خطه كما كان اولي السور طاعة

الاول في قوله  
الاول في قوله

في القرآن مصدره في الجملة او بارة ونقص  
في سورة بصدور السور في زيد ينقل اخرها  
في باحداهما ينقص على بالاجرة في زيد او  
غير ينقل فيه شيء منه فليح استقامه  
وهو غلط بمغزل لا ينقص طرده بعض  
سورة الفيل وسورة يس فصارا فصل  
منه ذات ترجمه ونقص طرده بانه الكرمي  
ورده بباردة الاسم وهي انفة محضه  
فلا هو دل او اريد المكتوب في العنوان  
القرآن متواتر لنور الدين  
على نظره بالسملة في اخرها محال منه لا حقا  
والسملة في محالها اخر السورة

في قوله  
في قوله



وتلفه في النصوص غير متناهية عليهم السلام به  
 ولقد روي عن ابن عباس ولا تفاق الكل على  
 اثباتها بلون خط كويل وفيها مع مبالغة  
 السلف بخبره وجميع منازعة ان كانت  
 جوهرية ملك وما لك اما الاداء كالمند و  
 الامالة فلا يعمل بالتوازي فيل هي كاجار  
 الاحاد ولا بحث للمجهدين غير غير احكامي  
 الابا وهي حمارة تقريبا في سبطها الكلام  
 فيها من شين الثمين في السنة  
 وهي قول النبي صلى الله عليه وآله او فعل او تقر او يقر  
 ولا يجوز ما يحكي احد مما حديث نبوي وقد نجد مطلقه

الاول

مطلقه بكلام حكيم قول المعصوم او فعله او تقره  
 وينقص طرده ببعض عبارة الفقهاء كقول  
 الحديث بالمعنى الابا ضد الحيشة وعكسها  
 لم يسمع في المعصوم غير حكيم غير مثله والتميز  
 يقتضي عدم سماع احد من حديثنا اصلا الا  
 ما حكاه غيره فالاو هو قول المعصوم او  
 حكايه قوله او فعله او تقر به وما لا ي  
 الى المعصوم ليس حديثا عندنا فكل من يطلق  
 ثمانية على يرا في الحديث واخرى على ما قيل  
 الاشارة برسم بكلام منسوبة  
 خارج كذا وصدق الخبر كذب مطابقة

مضاد

٩ كالتواضع وعدمها لا لا اعتقاد الجبر وعدمها كما  
 نظام ولا طمها لعدمها كما يحاط به في  
 المتقين في غنائم اوفي الشهادة او في غيرها  
 او غيرها في الغنائم عليهم على عدم المنى في الانفاق  
 او المعنى هم كاذبون فلان بقية قصدهم  
 في هذه الخبر فقد يصدق الكذب ويزيد  
 الكفار خبره صلى الله عليه واله انما يوجب  
 الانفاق وعدمه فلم يثبت الواسط  
 المتوار خبرهما في ينفذ في القطع بصدق  
 وشرطه بلوغ رواية في كل طبقة حد التواتر  
 مع تواترهم وانشاء بهم الى الحسن وحضر  
 الكذب

في الخبرين  
 في الخبرين  
 في الخبرين

١٥١  
 اقدم في عدم مجازفة وتول المخالفين  
 بشرط ان لا يخول المعصوم اقراره نعم شرط  
 المرتضى رضي الله عنهم سبق شبهة تؤيد الى  
 اعتقاد نفيه ليدفع كلام الكفار في تواتر  
 بعض مخبرات النبي صلى الله عليه واله وكلام  
 المخالفين في تواتر النص على الوصي صلوات  
 الله عليهم واما تواتر احاد ولا ينفذ  
 نفي الاكثنا ومدى القطع بكثرة قلة  
 ينفذ ان تخف بالقرين والشارع في خبره  
 يجوز النفي بخبر الواحد  
 عقلا اجماعا لنا وخصف خلق وتوهم

في الخبرين  
 في الخبرين  
 في الخبرين



لمنفعة الرضا وابن زهره وابن البراء  
 ادرسين فاقا كغيرهم فداونا وقال  
 انما خرون وهو الاظهر ظهور قول  
 ثم ان جاءكم فانس فلولا نفران الدين  
 يكتفون فلما شاع وزاع غم صبار انفسنا  
 وفيهم مشقة الاهتمام بخبار الاحاد  
 وند ونجاح الاعتناء بشانها ثقلا  
 وتصحيح البحث عن حال وانها دما ودا  
 وتعد على وجوهها وما ذاك الا للعمل  
 والتمني على تبايع النظر انما يند في اصول  
 الحكاية عن الكفار وصالة البرة ضعيفة

بعد دنجيز المعارض لا يمنع العمل قبل ظهوره  
 والوقوف بعد خبر الدين لا انفرا د منهم  
 ان لا علينا اصح شية طمخجرا الاحاد وعلومهم  
 وعقلهم وعد التهم وضبطهم وابناهم و  
 الكف انفسهم عن الامان بعد العدم حتى يعمل  
 الطائفة بخبر ابن ابي بكير وسامه ونبى فقال  
 واضراهم وليس آية النبت حتى يعلين  
 صدق الفاسق على المخطئ بعض الاصول ان كان فاسقا بنبا  
 بعد بدل مجبوبة بوضع الاصحى على  
 توثيقه ولولا جامع التفسير لا رقع  
 الوثوق بعد الاكثر الموثقين اصحابنا

قد  
 توثيقه ولولا جامع التفسير لا رقع  
 والاربع الوثوق بعد الام

وانما يتقل عن بعض المحققين نفسين

بن عثمان مع توثيق الابطاح له فلو ثبت لم

يراض حجة على الشيخ طاب ثراه وانا

فبراد بن عبد الله ذكر على الترمذي وقد طعن

افناء العدل عن شرط منعها عن نقل ما لم

بضبطه وادعهم منعها عن نقل ما لم

غير مضبوط او غير مضبوط

العدل الواحد الامامي كافي في الرواية وانا

رأى الاحتياط في الفرع على الاصل لمدانه

اية التثبت على عموم خبر الواحد الا ما خرج

بدليل كالتهمادة فالواكل خبرتها ودين

انما قلنا في العلة وكرار الاربعة وقلنا في بعض الروايات

فلا يحكي الواحد قلت ممنوع بل اكثر منها

عبرنا كآرواية ونقل الاجماع ونفس المرحوم

واخبار الطبيب بقر الصوم والاجير

الشيخ ال غير ذلك قد رتبنا الكلام في

شذو الثمين واذنا غرض لاجرا

جمع والمعتدل لم يخفف نفقه رجع لاجرا

ومعا الاكثر الادوية والقول بالاطلاق

منه رجال السند اما

مدد وحن بالتوثيق فاحديث صحيح او

بدونه كذا او بعضا مع توثيق ابن نين

محسن او غير اما ما بين كذا كذا مع توثيق



الكل فوفق وترى الشدة في القوة وسوينا  
 اوسوى الاولين ضعيف وانما النجمل  
 بهذا الزمان سنة السماع من الشيخ وقراءة  
 عليه والسماع بقراءة أخير والاحازرة في الغيرة  
 المناوذة والمكانة وادواتها وادواتها  
 مع ناليتها احوالها والبواقي اذ ما ياد الكل من  
 وفديرا وسابع وهو الوجادة والمعمل  
 بالمرسل لا منع من ارساله غير تلقه كما بين  
 الجعير ولا يقيد رويته عن اجناسها  
 اذ المنقول عدم ارساله لا عدم رويته  
 عن في الاجماع قبل ان يصح

والمراد من قوله في القوة وسوينا  
 انما هو في القوة وسوينا

اجتماع المجتهدين في السنة في عصره على ايراد  
 عند خفا في عدم قول المعصوم عليه السلام  
 قبل بل المجتهدين برؤسا الدين و  
 حجية هذا الكشف عن قوله وعندهم للاطلاع  
 على القطع بتجنية المخالف ولادور ولوميد  
 على اتباع غير سبيل المؤمنين ولقوله صلى  
 الله عليه وآله لا تجمع امتي على خطأ و  
 نحوه مما توارى معنى وسيل يكون حجة لا جمل  
 التصويب والتمهل للنظر وخرق الفقه با  
 لا ينكار وخرق المركب بط عندنا مطلقا  
 عندنا مطلقا المخالف للمعصوم قطعاً

نقته

و عند هم ان رفع متفقا عليه كره البكر  
 مجازا والاجاز كالفتح بعض الجنبه  
 من احاد الشطرين المختلفين  
 كاشف عن خطائهم واصابة الباقيين و  
 دخول المعصوم بمنع التعاكس كمنع  
 الاجتماع على الخطا الجنسية لانه فلا يلزم  
 اتحاد محله و بهذا يمكن الاجتماع على عدم  
 خلوه العصر عن مصيب في كل احكامه  
 لصديق الاجتماع على جسر الخطا لولا  
 و بوليد فوله صلى الله عليه وآله لا يزال طائفة  
 من امتي على الحق حتى يقوم القدر

اجماع

في اجتماع أهل البيت عليهم السلام حجج لآية  
 التفسير و نزولها في شأنهم بما شاع و وقع  
 و روى الشيخ و غيره عن أبي سعيد الخدري قال  
 قال رسول الله صلى الله عليه وآله انزلت هذه  
 الآية في خمسة في علي و حسن و حسين  
 و فاطمة انما يريد الله ليذهب عنكم الرجس  
 البيت و يطهركم تطهيرا اولام الرجس  
 للجنس و نفى الماهية نفى لكل خربا حقه  
 الخطا و غيره و من الرواية لا تترك الضمير  
 في الآية و شارحه صلى الله عليه وآله يقول اللهم  
 هو لا اله الا انت و اخرج الام سلمة عنهم شهود

جزوه و حكم الصوري في الخطا و الجور



صدق على انهم هم المراد من اهل البيت  
 الآية فلا عجة في انهم سوا الكلام ان المراد  
 بهم انما روي في مسلم عن عائشة قالت  
 خرج رسول الله صلى الله عليه وآله ذات غداة وعليه  
 رطبه مرغل من شعر اسود فجا، الحسن عليه  
 السلام فاذا دخله ثم جاز الحنفى فاذا دخله  
 ثم جازت فاطمة ثم فاذا دخلها ثم جاز علي عليه السلام  
 فاذا دخله ثم قال انما يريد الله ليهب عليكم  
 الرحس اهل البيت ويظهركم تطهيركم  
 روي احمد بن حنبل عن علي بن النعمان  
 كان في بيته فانه في طهره يبرق فيها

في قوله  
 والمراد من قوله  
 في قوله

المراد من قوله  
 في قوله

حريه فقال ادعى لمارجك انيك  
 فجا، ما على حسن حسين عليهم السلام  
 فجلسوا باكلون في تلك الحريه فانزل  
 الله نعم منق الآية انما يريد الله ليهب  
 عنكم الرحس اهل البيت ويظهركم تطهيركم  
 فاخذ رسول الله فضل الكا، فكأنهم  
 به ثم اخرج يده فاولى بها الى السماء وقال  
 اللهم هؤلاء آل نبي ورسولي فاذهب عنهم  
 الرحس وطرهم تطهيرهم فانزل الله  
 راسي البيت وقلت انما معكم يا رسول الله  
 فقال انك الرحس انك الى خير

بكذا كذا في الحديث

في قوله  
 في قوله

نعم

و مما نبأ دي بجيت اجاعهم عليهم السلام قول  
 النبي صلى الله عليه وآله ان نارك فيكم ما ان  
 تمسكتكم بهن تفسلوكم يا ساء وعزني  
 اهل بني واخوان بنفرت فاضى ربه على  
 اخواني رداه احمد بن جبل وغيره بطرق  
 عديدة مع اختلاف في اللفظ وفي  
 صحيح مسلم عن زيد بن ارقم مثله في آخره  
 قال خصين كواهل بينه ناريد اليساره  
 من اهل بينه فقالنا من اهل بينه  
 لكن من حرم الصنف بعدده وما يولد  
 ذلك ايضا مع مسبط الوحي لا يلهيهم

الاصحاب في قوله

الاصحاب في قوله

وفيه باب يد بين علم النبي و هم اخص خلق  
 بهم و اقربهم اليه و افضلهم له به كما ينبغي  
 اية الباهل فهم عم ابعد غير الخطا بمسواهم  
 و من باقفا اشرهم و الالهة اهداهم  
 ولقد خرجنا بهذا التلويح غير شرط الا  
 ولكن الحق الحق بالحجاية والانتصار

بهم



الاجماع المنقول بحجة الواحد حجة خلافاً  
 وبعض الحنفية لنا اشتراك الدليل بينهما  
 واستدل كما يجب بالدولية لقطع دلائل  
 دون الحجة وفيه نظم والقول صريح بحكم  
 بالظاهر أي بما يفيد الظن وإن درة فائدة  
 وفيه تحاشا معاضة بعد الاطلاع عليه قالوا  
 أثبات اصل نظا به قلنا كثرة التسمية  
 اعظم الاموال قد يجوز في نسبة المشهور  
 اجماعا وربما احتج به وقوله الشهيد في  
 الذكرى  
 وهو ثابت بحكم في الركن الثاني في قوله على

الظاهر في كلامه

على جوده الركن الاول والظاهر ان حجة  
 وفاقا لاكثر اصحابنا خلافاً للمقتضى في  
 السعة والحنفية واكثر المتكلمين لما ثبت  
 بحكم اولاً وعدم تحقق ما يزيل قسطن  
 بقاء دولاه لم يقرر المعجزات كما قاله  
 البضاوي بعد ارسال المكاتب والحمد  
 من العبد سقرها وكان الشك في الزوجة  
 كانت بقاء فاقوا حكم من غاب عن زوجه  
 بقاء في الدار سنة وبني الثاني مع اعتضا دما  
 به مطروحة قلنا العادة بالخروج فائنة  
 وغلط المثبت بعد من الثاني

القياس سادة فرع لاصل في حكمه او  
 اجزاء حكم الاصل في الفرع بجامع ذلك  
 بذلك اركان الاربعة ليس هي عندنا الطريق  
 الاولوية ومنصوص العلة ان جعلها لما  
 قوله نعم ولا تقف وان يقولوا على الله  
 كذا بان الظن لا يقع من الحق شيئا خرج  
 فاجمع بدليل ضيق الباقى فهو صيد اية على الله  
 فاذا فعلوا ذلك فقد ضلوا عظمتهم فتقوم  
 بقبول الامور بربهم واجماع القردة  
 على رده فقد نواز عندنا انكارهم له  
 منع سحرهم شيعتهم في العمل واما قوله

الاشياء التي هي في حكمها

الاشياء التي هي في حكمها

قوله امير المؤمنين عليه السلام توجبون عليه  
 العدة والرحم ولا توجبون عليه صاعا من  
 الماء فمن طريق الاولوية وكثرة الاختلاف  
 الاحكام مع التماثل كالفرق بين العذابين  
 والعيد ومجاورة والفاصل والبارق  
 ونما لها مع تخالف قتل الصيد على خطا  
 والكفارة في الصوم والظهار والقفل  
 في الردة والزيادة كيف يحكم من محبة وشد  
 المحال تشابه الاحكام فالواقيال سجادة  
 فاعبوا وانتم الالبسة مثلنا وقرص  
 معاذ اعلى قوله اجتهدوا في القول ارب

الاشياء التي هي في حكمها



لو تضمنت رضى كنعينه عمل الصالحين  
 ذابعا بلا تكبير فكون اجماعا نقلا المراد  
 الاتعاظ كما قال سبحانه ان في ذلك لعبرة و  
 سوق الازياء من جهتها على القياس واصل  
 الشبهة كالتعديا فياس مع تضمن الازياء  
 كونه مستند انكاره وضميرها ضعيف وقد روى  
 امره بالمكانة وضمير المضمضة مثل وكذا  
 كنعينه وقوله صلى الله عليه وآله وبين الله  
 بالفضيلة على الاولوية وانكاره كثير الصحا  
 كابن عباس وحكمه في غيرهم مشهور في اجماع  
 وحيث ان القياس عندنا بطرس اصل فلا يرد

في ذكر شرط عدم  
 في مشركات الكتاب السنة وفيه مطالب  
 في الامر واتخذ الامر طيب  
 فعل القول استغلا وصيغة فعل وما بعناه  
 في الايجاف لا في الارب ولا فيهما لقطبا و  
 ولا معونا ولا مع الامة ولا في الكل مع  
 الحمد يريشوع اجحاج نصف بمطلقها  
 عليه بلا تكبير وقوله نعم ما منعك ان لا تسجد  
 اذ امرتك فليحذر الذين يخافون عن امره  
 واذا قيل لهم اركعوا لا يركعون وقوله  
 عليه وآله انما انا شافع لولا ان اشق ولقد

سأله لما قوله صلى الله عليه وآله عليه وآله  
 لولا ان اشق على امي لا ارفق بالمرء  
 عند كل صلاة سجد

العضل ترك العبد الاشغال بعد قول سيده

افعل عصيانا وادرد الى الاستطاعة

لا الى المشية والجازا ولى من الاشراك ويدرسل

التقييد قد ذكره الدار في النظر لا لا اشعاره

صيفه الاخر مجوده بوحدة ولا تكرار وهو

من نفع المرتضى وتبين فيل بها لاجل جها

غير حقيقه لفعل كالزنا في المكان القيا

على النجى بطا والفارق فابم من جهين

والكرار في الصلوة والصوم من اخرج

وقضا الامر بان شى النجى غير تركه سلم لكنه

بج الامر والاشغال بالمره لا يوجب ظهوره

فيها والمعلق على ثمانية شكر تكرار لا بغيرها

الامر لطيف نفس الفعل

غير دلالة على فور او تراخ وعمله المحقق والعلة

وهو كفى في شىخ على الفورية ان خردتها

كلامه والعصيان وما فيه الفنى القياس <sup>بالنظر</sup>

وعدم الملبس للتعين بالتسوية والنا خير غير

منعين فذلك كلف بالمحال والمسايرة و

الاستباق للفضل

اقضا الامر بان شى النجى غير ضده العام

افى تركه مما لا يبقى التيب فيه اما الخاص

فلم يثبت من توقفه الواجب على تركه

للعادة قوله  
في قوله من روى  
فقد والله سبحانه

ولو تعين فكما وقته العظم

لا ينبغي في



فيجب استدراك فعله ترك الواجب فيجزم و  
 كلام دلالة فيان تحقق الدخول حال الامر  
 غير الاضداد الوجودية فإين النفي عنها وفيه  
 انه مستبعد من كذا ليل الاشارة فلا يفتر  
 الدخول مع انفسا فيما ال هذا الأصل له و  
 للبحث في الجانين مجال واسع ولو ابدل  
 النفي عن الفقد الخاص بعدم الامر به يطل  
 لكان ارب الشيخ والاكثر  
 على ان الامر المرت لا يكفي في وجوب قضائه  
 لو قلنا لعدم دلالة صوم الخميس على صوم  
 غيره بوجوه واحتمال اختصاصه بجهة كسب

هو الاستدلال بالادوار الى الادوار السنوية  
 ضعيف فالوازمنا بالتصوم وتخصيصه  
 ويقتضئ لنا لا يفتت الاول والثاني  
 كاجل الدين ويترجم ادائه قلنا المقدر  
 خارجا ممنوع وشغل الذمة فارق و  
 سند ركة الفات نفع  
 قيل المظالم فعل خبر في مطابق للمنية  
 الكلية لا هي الاستحالة خارجا قيل في  
 ليعين والمطهر يطلو منشا النسخ الا خلا  
 في وجوهها لا يشترط والحق وجودها  
 بوجوهها واداما في طلب مطلقا لا يشترط

مفيد ما بل شيد القول بان نشا النفع  
عدم التفرقة بينها بشرط لا ولا شرط

بعيد  
النفذ للتحريم للبقا درو  
لنعم العبد على الفعل بعد قول السيد لا تفعل  
ويعنى قوله نعم وما نهيككم عنه فانتهوا

وهل المطوية بكفا النفس او عدم

الفعل قولان حتى للعلامة في الكتابين

فلا قول عدم ما يبر القدره في التنا و

لكن اعلية الغضه عن الاول هذا ظاهر

وما يبر القدره في الاستمرار كما

التحذ للردام عند الاكثر المرتقى ابنا

اتباعه كالاورد للعلامة قولان لك استدل

السف به على دوامه من غير كبر او

بالمع فلهذا الماهية في الوجود ان

نعم واما المضادة واما لم ينفع قالوا

در دوام كقولهم نعم ولا تقربوا ولا

الطبيب كل التهم بترك وبقيد الدوام

ونقيضه لا تكرار ولا انقض قلنا

قضية التوقيت قايمة والنصر باعلم

ضمنا شائع

العبادة بعينها او جزا او شرطها يدل

على فاما لكشف غريب الماتى فهو

لا تقناه كونه الماتى بمصلحة قوله

الاول لا يبر القدره عند المرتقى

النفذ للتحريم للبقا درو  
لنعم العبد على الفعل بعد قول السيد لا تفعل  
ويعنى قوله نعم وما نهيككم عنه فانتهوا

الطبيب كل التهم بترك وبقيد الدوام  
ونقيضه لا تكرار ولا انقض قلنا  
قضية التوقيت قايمة والنصر باعلم  
ضمنا شائع

العبادة بعينها او جزا او شرطها يدل  
على فاما لكشف غريب الماتى فهو  
لا تقناه كونه الماتى بمصلحة قوله  
الاول لا يبر القدره عند المرتقى



العلم النقي من العلم الاكاديمي

غير المأمور به فلا يقال ولا ينبغي مع  
 الحكمين او مرجوح حكمته وشماع نصيحتي  
 مع زحمانها والشيخ ساوي العباد بغير  
 والدليل مع كونه جازية البتة مشفاه  
 ابو حنيفة واشيبان برل على من المنة  
 والا لا تنفع فلا يجمع وكان فيه الشري  
 كالامساك في العبد من الامم الصوم شري  
 قلنا انما به هذا المنع واشبه على ذواته  
 المعينة وان قد مع النقض بطلوه  
 الحانض ربيع الملا تبيع  
 في العام وانما قيل العام هو اللفظ المستغرق

العلم النقي

العلم النقي من العلم الاكاديمي

لما يصلح له نقض حكم بالملكين والرجل  
 ان يريد بالموصول انخرسات وبالرجل  
 لا رجل ان يريد بالاجزاء فقيس لا علم فاما  
 نقض طردا بريندين وريدين واهل  
 وعنده وقد يستعملت ورا دافعي  
 بوضع واحد لئلا يخلط بالمشرك  
 وقد يقال على انهم الغزالي فقط  
 الواحد الدال من جهة واحدة على اثنين  
 فصاعدا ونقض على بالموصول في اهل  
 وطردا بالمشي وجميع المجرود وقد يصح كلفا  
 الحاصي ما دل على مسما باعتبار امر

مشتقة  
مشتك في مطلق ضربته وقال خرج بال  
عشرة وبطل المعهود وبضربة رجل  
ويطير اليه البحث فخرجها كأنه تقاض طره  
بسمها وقد يتد عنه من مقتضات  
العلامة هو اللفظ الواحد المتداول  
لفعل لما هو صالح له بالقوة مع تعدد  
موارد ودرر سبق الصلح العموم مع  
انتقاض ملكه بالاطفال علماء البلد  
والموصول لا كاذب يأتي وباسم الشط  
كهما يأكل لينا ولها قوة ما لا يتناول  
فعلا ويمكس بوجهه يكلف ولا يبعد  
ان

ان يقال هو اللفظ الموضوع للقد لانه  
على الاستغراق اجراءه او جريانه  
صنيع العموم تخالف في لاني لخصوص كاسم  
الشرط والاستفهام والموصول اسم  
ككسر معر فاما ما ومضافا واجمع لك  
والكثرة المنفية قبل خفائ في لخصوص  
لا فيه لنا استدلال التلغ بها عليه  
غير سكره والاتفاق في كلمة التوطي عليه  
واجباله واكت لا اضرب احدا و  
الكذب في ما ضربت وقضه ابن العربي  
ويقتض لخصوص غير باهض والمجاز  
يتقن في



خبر الاشتراك والمثل المشهور مفيد

أقل مراتب صيغ الجمع ثلثة

الاشان والتبادر الزائد عليها ويجب

الاخوين للاجماع لا للآية وقوله انا

معكم لها مع فرعون وطاهر قوله

الاشان فمافوقها جماعة لا تعقدها

لا تعلم اللغة مع ان البحث في صيغ الجمع

لا لفظ <sup>النحوي</sup> قصص العام

على بعض مبيانه ويطلق على قصره

كعنة مثله وهو اما متصل هو الشرط

والصفة والغاية وبديل البعض والاستثناء

المفصل والمتصل وهو بغير ما يجوز في الا

الى واحد في غيرهما متصل والمتصل في

محصول قليل الى اثنين في غيرهما ان يبقى

جمع يقرب من بدلوله نحو رايه كل من في

البلد ولم ير الا واحدا وليس للخالف ما يؤول

عليه العام المختص بمبين

حجة في الباقى والخالف بما حتمه احوال

مثلها في اقل الجمع لتباينها ما كان اوضحا

السلف فيه بلا كبر وعصبان العبد

بأهمال الكل لا لزوم الدور او الحكم لانه

دور محبة قالوا تعددت مجازاته فتردد

والتحقق <sup>والتحقق</sup>  
 والمحقق <sup>والتحقق</sup> اقل اجمع قلنا اليقين بالدليل  
 والتحقيق <sup>والتحقق</sup> السبب لا يخص  
 العام جوابا او غيره كغيره بقاءه في  
 ميمونة لقيام المقضي مع عدم المنا  
 واجتراح المانة بآية السدرة والعلما  
 واللحان محالوا العلم لجاز اخرج السبب  
 بالاجتهاد كغيره وكان نقله بلا شواهد  
 المطابقة وحلت من حلى لا تغديت لكل  
 بعد فقد عندي قلت القطع بارادة  
 وخره مانع وهو المنع مع معونة السبب مرة  
 والمطابقة بالزيادة حاصلة وسبب كنهه

عزف خاتم تخصص السنة بمثلها وبالاجماع <sup>نصلي</sup>  
 انكبات نخبه وبالموازاة ولا يخبر الواحد  
 عند الشيخ واتباعه وجوز العلانية وجماعة  
 قيل خص بغيره بقاطع قيل بالرفق وما اريد  
 المحقق وهو اسم المانفون لا يعارض ظني  
 قطعا ولو تخصص لنتج اذ هو تخصص في  
 الازمان المقصود انما يعارضه اذ <sup>ضعف</sup>  
 العموم بالمجازية المجدزون اعمال الدليل  
 اول من طرح الواحد وقطع الرضا  
 الدلالة يعارضه تعاكس فمخايبتهما  
 وعدم النسخ للاجماع والضعف بالمجازية

المفصلون قد

الدليلين قد

ونظري الحق ظني الولا لا يعارضه



غير لازم  
اذا انشا في العام و  
و تقاربا في عليه وان تقدم فبعد حضور  
العمل منسوخ وقبله مخصوص وان انا  
فكالمقارن عند المحقق والعدالة فانا  
عند الرضا لما تقدم العام مرجحا لغيره  
او نسخا ونقد به التجوز لا غير فهو اول  
لبن الموضوعية كالعموم والمناخروص  
اباينة وان جيل ان يري فكل اول  
واشكال النسخ معلق على الاصل عدمه  
فلا يصح للمعارضة <sup>اي لغيره</sup> لا يناد  
الى العمل بالعموم قبل طرعه بالمخصص با

بالفحص عند الابا صالة عدمه لناسخه <sup>المثل</sup>  
المشهور فحصل الشك فوجب قالوا يجب  
التجوز لانه ليس بغير فذا الفرق قائم  
للمثل ما قيل من ان اكثر اللغة مجازا يكذب  
التبنيع كما يصح في مثل القاضي شيرازي  
بعد المخصص والمعارض فبنا تبطل العمل  
بأكثر الادلة وافادة كثرة البحث والمخصص  
المجتهد له منهج في استدلاله بالقوى  
الاكتشاف في القطع مجازا لا مشتركة لفظية  
لا مغنوية فترجم لم يحلوه عليه الا مع تعذر  
المقتل وقوله ثم الا اتباع النظر والابا

و اما اذا كانا في العام

اي كونه بوجه المجتهدين  
من اربعين مع عموم وجوبهم





فبطل اثباته ولا رابع فتعين الاول و  
 ثانيا لزوم كذب ما هو صدق قطعا و  
 لانه من غير اداة احدهما لكن الا في السبقة  
 والثبات مطلقا لا الاوليين بما مر بين  
 ويدفع سبق الاخراج الاستناد وفي كلام  
 الاستشهاد بعد جعل بالواد و  
 الشيخ واثباته لكل الحقيقة لا يفرقة  
 المرتضى بالاشترار القوي بالوقف واليه  
 مرجع الاحتجاج للاول صيرورتها كما  
 لمفرد واستهجان التكرير ودفع بالمنع  
 والحجة للتطويل مع امكان الاكراه في الجمع

الجميع وثباته لم يرجع الى الجدل في التمسك  
 القدر والاثبات كالتكوت ودفع بغيره  
 التمسك والكل كالمواحدة والثبات  
 حسن الاستقحام ومسال الحقيقة ودفع  
 بزعم الاحتمال ومروحية الاشتراك  
 الاستشهاد بالاثبات نفى وبالعكس كحقيقة  
 المستثنى كونه نافية وثباته لنا نقل  
 وكلمة التوحيد ودعوى ان افادته بالبرهان  
 لا بقوة بالجل واجراج الظهور ليس في الصلوة  
 والتقدير وجهان وكذا في المنفى الا عمود  
 التخصيص بالشرط والصنف والغاية كما

لاستثناء في كثير من الاحكام وبالعقل شائع  
 وتجه المانع ذهنية قبل الضمير  
 في قوله نعم ويجوز له ان يختص ومنه الشيخ  
 والحاجبي وللعلاء قولان والمرضى  
 والمحقق بالوقف وهو سلم للقول في حاشية  
 الضمير مرجعه دلالة مجازية لفظ لا يسلم  
 مجازية آخر لما تعارض المجازين بلا مرجح  
 والاستخدام شائع

في المطلق المقيد المطلق ما دل على شائع في  
 جنس المقيد بخلافه فان اختلف حكمها  
 فلا حمل مطلقا اجماعا الا مع التوقف فلا

وان فان اتخذ موجبه ما يقتضي حمل اجماعا  
 بينا لا نشأ فيل ان آخر المقيد لنا اجمع  
 اولي ويعين البراءة ويرجع الى التخصيص  
 ومتعين يعمل بها اجماعا وان اختلفت  
 تختلفون في الحمل ونحن متفقون على  
 في الحمل المبين المحمل  
 ما دلالة غير واضحة وهو ان فعل او لفظ  
 مفرد او مركب ولا اجمال نحو قوله نعم حرت  
 عليكم الميتة لظهور المراد ولا في نحو قوله  
 وعلى و امحو ابراهيم اذ الباء التخيضي  
 كما مر اما نحو قوله سبحانه السارق سارقا



فانقطعوا ايديها فالمرضى مجمل في اليد لا  
 يحل العتق وبعض قيل وفي القطع ايضا  
 لا إطلاق على الابانة وخرج العلامة و  
 الفري وكما يصح الاجمال فيها لانها حقيقة  
 في العضو الي المكب فهم البعض بالقرينة و  
 القطع ظ في الابانة وما له مجمل لغوي شرعي  
 كقوله الطواف بالبيت صلى الانسان  
 فما فيها جماعة ليس بمجمل على الشدعي  
 بقرينة بعضه بتبليغ الاحكام لا بتبليغ  
 اللغة المبين يقتض المجمل و  
 البيان بالقول اجماعي والفعل عند الاكثر و

وما فيه غرض من الحاجة تمتنع اجماعا واليه  
 جاز القول في تمتنع والمرضى فيها يراى به  
 غير ظاهرة كالعام اما المجمل فيجوز انما هو  
 البيان في كثير كالتصديق وارجح الاول هو  
 كخطاب العرب ان تركن في عدم الفهم للقول في معنى مقين منه  
 لزوم الاعراض بيجوز للمرضى هو في الشا  
 لا الاول قلت فرق بين عدم الفهم ا  
 والترديد بحدود التحفيض مقرر في الشا  
 راء في الظاهر والمادول  
 الظاهر ما دلالة منطقية لربحها والمالك  
 المحمول على المرحوم لمقتضى التاويل منه

كالمقروم  
 كالمقروم  
 كالمقروم  
 كالمقروم

قريب كحل آية انما الصدقات على بيان  
 المصروف بعينه كذا ويل طعام الشبان  
 ما طعام طعامهم وما كل لا بيع بآية  
 الكساح وبعيد كذا ويل خبر فيروز بن بك  
 وناويل المسح في آية الوضوء بالغسل وقد  
 سبنا الكلام عليه في شرح الشبان  
 في المنطوق بالمفهوم  
 المنطوق ما دل عليه اللفظ في محل انطلق و  
 صريح مطابق وتضمنه والرامي فان قصد  
 وتوقف عليه صدقا او صفة عقلا او شرعا  
 فدلالة مقتضا وبدو مع اقترانه بالاولا

والان كان كذا في قوله  
 انما الصدقات على بيان  
 المصروف بعينه كذا ويل  
 ما طعام طعامهم وما كل  
 لا بيع بآية الكساح وبعيد  
 كذا ويل خبر فيروز بن بك  
 وناويل المسح في آية  
 الوضوء بالغسل وقد سبنا  
 الكلام عليه في شرح  
 الشبان في المنطوق  
 بالمفهوم المنطوق ما دل  
 عليه اللفظ في محل  
 انطلق وصريح مطابق  
 وتضمنه والرامي فان  
 قصد وتوقف عليه صدقا  
 او صفة عقلا او شرعا  
 فدلالة مقتضا وبدو مع  
 اقترانه بالاولا

لولا ان تغليب بعد عينه واما في الالف لانه  
 شارة للمفهوم ما دل الالف محله فان كان  
 مفهوما موافقة فخرى الخطاب والمخاطب  
 او مخالفة فدليل الخطاب وهو مفهوم  
 الشرط والصفة والغاية واللقب والكسر  
 مفهوما الشرط محله عند الاكثر  
 وعليه المحقق العلامة خلافا لمرقسي وموافقة  
 في التباين والسؤال عن سبب القصر مع  
 الامن في قوله لا يزيدن على السبعين  
 فالوقد يكون للشرط بدل قال ثم  
 ان اردن تحصنا قلنا فهو اصد بها و

تنبه في  
 في قوله لا يزيدن  
 على السبعين  
 فالوقد يكون  
 للشرط بدل  
 قال ثم ان  
 اردن تحصنا  
 قلنا فهو اصد  
 بها و



انقضاء النحر من لانساع المنهي عنه والغرض

المباذاة والاجماع عارض الظ

مفهوم انقضاء حجة عند الشيخ والشهد في

الذكرى وثبات الاكثر كالرغنى والمحقق

والعلامة للاول لولاه للغي الوصف

كالات ان الابيض حيوان وقول ابى <sup>بغير</sup>

عبيد في قوله صلى الله عليه وسلم الى الواجد

يحل عقوبة وعرضه لثاني انقضاء اثبات

والوصف فدر نحو للاختصاص او لسوال

غير محله او سبق حكم غيره او حضوره ونحو <sup>مطلوب</sup>

وجوده لا لا يحل شيئا منها <sup>لعل قوله</sup>

قوله عن اجتماع ١٩ مفهوم الغاية

حجة عند الاكثر الا المترضى وبعض الغاية

لنا ان المنبأ ور من نحو صومها الى

الليسل بيان اخر وجوبه قالوا ما

في الصفة قلنا الصوم المقيّد يكون

اخر الليسل بعيد <sup>في التبريد</sup> البنية بخلافها ومفهوم

اللقب ليس حجة والمخالف نادرا وخلف

في انما ونحو العالم زبد والظاهر حجتها

في النسخ وهو رفع الحكم الاثر

بر ليل شرعى متاخر ووقوعه اجماع وثبات

الاختصاص في القرآن وآية القبلة والعدة

بما في ٢

والصدقة تحته به وقوله ثم لا يات بها الا بالطلوع  
بين يديه ولا من خلفه لا بصدقة وما في التوراة  
من امر ادم بنزوح نيا فيه بكنهه العجود  
وما نقلوه عن موسى عليه السلام فريته او  
براد طول الزمان كما تضمنه التوراة في  
عق العقيد والمصلح بخلاف باختلاف  
الازمان وسائر شهورهم طاهرة الدفع  
هل يجوز شيع الشئ بل  
حضور دقة الرضا والشيخ والعلامة  
والعقولة لا والمقيد رحمه الله والحاوي  
واكثر الاشاعرة نعم للقول لزوم وتخلق

البدعي

تعلق الامر بتعلق النفي وان حسن فيج  
او فيج فيج الامر والشئ قوله نعم بحواص  
ما شئت وعود الكف من الى الكف  
نعم تقديم الصدقة فيج امهيل مساواة  
الرفع بالموت وكل قبض كذا الحق ان  
المعترض على كل من الفريقين مستظهر  
ينبغي الكتاب بصدقة متواترة واحاد ابا بل  
والكتاب بالمتواتر وهي به لا احدهما  
باحاد ماد الاجماع لا ينبغي ولا ينبغي الا  
ان يتحقق قبل انقطاع الوجود قد ينبغي  
السلامة لا الحكم وبالعكس وبما عاود



يجوز بالاشق كذا شورى برضا من وبلابل  
 كاية الصدقة ومع قيد التبايد والاشق  
 كالتخصيص وليس للمنفقين ما يعتد به  
 في الاجتهاد واداء تطبيقه  
 الاجتهاد ملكة يفقدها على استنباط  
 احكام الشرع الفرعي من الاصل فاعلا او  
 قوة قريبة العلامة في النجاسة استقراغ  
 الوسع في طيب التفسير في الاحكام الشرعية  
 بحيث يتقوى التوم غريب التفسير احكام  
 استقراغ الفقيه الوسع في كفايل  
 الظن بحكم شرعي ووافقة العلامة في

في التمهيد ويراد بالفقيه من مارس  
 الفن اذا اجتنب لعبه غير الاستنباط  
 ويستفاد طردا بالاستفراغ العاجز  
 غير الاستنباط والتجزي جازر لروايتها  
 مدحجه غير الصادق عليه السلام والغرض  
 المساداة في الاطلاق على دلائل احكام  
 فلا فرق والنقص عن المطلق غير خارج  
 كالعالم والاعلم وتوهم الدور ربط  
 اذا الاجتهاد المختلف في تجزئته هو الا  
 في الفروع احكام النبي صلى  
 عليه وآله ليست غير اجتهاد وما ينطق عن

اجتهاد

ع

المحققان سواء الادعي بوجي والوحي البيان  
يجهده لا يتحمل ما ينطق وجيا كالاجتهاد  
بقدر انهم فاعبوا واعلمهم بعصمة عن  
الخطا واحكام قطعية لا اجتهادية و  
بعد ايعى سائر المعصومين سلام الله عليهم  
وما في العفو فلفظ كحكماء واليه و  
في غير ذلك من الدينية والا كان فلفظ الام  
وتمت كذا في الماذن حكما شرعيا والتجيز  
لا يفتى في سوت الهدى ثم ايجبا بضم  
المنع ممكن كذا سر على الوحي استنباط  
الاخر وليس بعد من سرقة الاجتهاد وسبق  
الاخر ليس بعد ذلك  
سما

سما القياس استنباط منه محتمل  
فرضية شرک لما فوقها او لغرض حكم  
قولهم لو كان وحي لما اجتهد كما حكم  
بالامية طعنهم بالنقل من الكتب  
المشهور عدم التصويب لشيوع  
تخطئة السلف بعضهم بعضا بل  
ولما روي ان المصيب اخرج من الخطي  
واحد للزوم اجتماع التقيضين وليس  
مشتركا لاختلاف المتعلق ولا لزام  
اعتقاد كل منهما رجحان امارته  
تخطئة اعداه فيه وللبحث في الكل



مجال ويلزم معرلة الخطية عند  
 الرأي سبق امر المقلد باتباع الخط  
 وهو قبيح عقلا وفيه تأمل  
 لابد لمن يجتهد في مسئلة من يحصل  
 ما يتوقف عليه الاجتهاد فيها من  
 علوم العربية والمنطق والاصول  
 والتفسير واحديث الرجال  
 وظن عدم الاجماع على خلافها  
 ولا بد مع ذلك من النسي لسان  
 الفقهاء وقوة عن رد الفروع  
 الى الاصل وهي العمدة في هذا

هذا الباب ولا يجب تكرار النظر بكثرة  
 القضية بل يستحب الحكم والتفصيل  
 بمقتضى زمان راوت فيه القوة بكثرة  
 الممارسة والاطلاع غير بعيد واما  
 الفاسق فافعل له لا غيره والتميز  
 يعقله فيما لم يتجز فيه اذا ضاق وقته  
 وتقليد الافضل متعين عندنا هم  
 مختلفون ويخبر مع الشاوي  
 كالمجتهدين مع التعارض والتكافؤ  
 بل يكفي التقليد في الاصول  
 ام يجب النظر ام يحرم للاول والثاني

لنؤمن المدورين وحسب والتفاديه  
 من الكفار بكلمتي الشهادة بلا حليف  
 استدلال وقوله عليه السلام <sup>العباد</sup>  
 ونفيه القسمة عن الكلام في مسألة  
 القدر وعدم الاستدلال عن احد  
 منهم وعدم امر احد بهم احدا به وان  
 الاصول اعم من ادلة من الفروع  
 فهي اول بالثقل وان الشبهات  
 كثيرة والنظر مظنة الوقوع في الضلالة  
 والتقليد سلم وان قول من يوشرك  
 كالنبي والامام بل العدل العارف ادفع

اوقع في النفس مما يفيد هذه الدلائل  
 المدونة وان قوله تعالى فاستلوا اهل  
 الذكوان كنتم لا تعلمون مطلق غير  
 مقيد بالفروع والثاني ذم التقليد  
 في الكتاب المجيد فخرت الفروع بالا  
 وبقيت الاصول واجاب النظر  
 النبي صلى الله عليه واله بقوله تعالى  
 فاعلم انه لا اله الا الله والامة  
 اوله والثاني والاجماع على وجوب  
 العلم باصول الدين والتقليد لا  
 يحصل له جواز الكذب وجماع النقصين



وأخرج عن التقليد وجوب النظر  
عند اعتقاد الاكتفاء بالشهادتين  
اعتماداً على ما تشهد به عقولهم ودينهم  
العجائز من كلام سفيان واليهي  
للصحة عن إبدال وعدم النقل  
والالزام لوضوح الأمر عندهم مع  
قلة الشبهة وعمومية ما يطعن  
به النفوس ممنوعة بل إنما هي  
فيما ترويه الشبهة والمنظنة تحوي  
في المقلد ويسلسل أو ينتهي إلى  
ما طرأ ويلزم المحذور مع زيادة احتمال

احتمال كذب الرجوع إلى الموصوم ليس  
تقليداً ولا واقعية في غيره ممنوعة  
والسؤال عن شجرة الأنبياء <sup>عليهم السلام</sup>  
هذه خلاصة أدلة الطرفين للبحث  
في التزام مجال وإلى اشتراط القطع  
ببرج الكلام وإثباته مشكلاً وبالله  
الاعتصام <sup>في الرجوع</sup>  
الترجيح تقديم إمامة علي أخرى في  
الحل بموجبها الحاجبي أقرن الإمام  
بما تقوى به على معارضتها ولا تعارض  
في قطعتين للاجتماع التقيضين <sup>والأطعن</sup>

ولطني والترجيح في التعليل اما بالسند  
او المتن او المدلول او الخارج في السند  
بالعلو وكثرة الرواة وزيادة الثقة  
والفقهات والعربية والعظمية  
والورع والضبط وكثرة المتن  
واعدلتهم واعلميتهم بالرجال  
وبالمباشرة والمثاقمة والعز  
واحرزم واحفظ ومخالطة العلماء  
والتحمل بالغاب وبعد الاتباس وعدم  
الاتباس الاسم بضعيف او  
مجهول واما المتن فالسند

صل

فالسند على المرسل والمقر على  
المسموع والمسموع من الاصل على  
المشتبه والمؤكد على العاري وحققة  
على المجاز واقرب على العبد واوليه  
على الكثرة وهو على المشرك والمحال  
على العام وغير المخصص عليه وان  
على غيره والاخص عليه والمنطوق  
على المفهوم والموافقة على المخالفة  
والاقتضاء على الاشارة ومضمن  
التعليل على عدمية والمنقول لمقطعة  
على ما بمعناه والعام المخصص على الخاص



المأول وأما المدلول فالتحريم  
 على اللاباحة والاثبات على التقى وما  
 تضمن درء الحمد على موجب القسوق  
 على عدمه وأما الخارج فالمقتضيه  
 على عدمه وما عاصده اظهر ويذكر  
 سبب الورد وما عمل به الا علمون  
 وما دليل تأويله ارجح ويتركب المرحا  
 مشني وثلاث وربع فضا عدا ما  
 منها الاقوى والزم ما هو اقرب  
 للتقوى والحمد لله على نعمائه واصلوة  
 على سيد انبيائه واشرف اوليائه

اوليائه فرغ من نقله الى البيان  
 مؤلفه اقل العباد عملا واكثرهم ملاما  
 محمد المستر بهاء الدين العالمى  
 عامله الله بلطفه الحقى واجلى في ثمانى  
 عشر اول شهر السنة الثانية  
 من العشر الثانى بعد الالف والحمد لله  
 اولاً وآخر اوقد فرغ من كتابته الفقير  
 الى الله الغنى محمد حسن الحسينى ابن ميرزا  
 رضا الطيب في عشر صفر المنظر من  
 شهر ١٢٦١ هـ وصلى الله على  
 محمد وآله الطاهرين الطيبين المصطفىين





215

210

7

3/2



114



۱۲۸۲

خطی

۲